اعتراف الخلافة العباسية بقيام الدولة الأيوبية في عام 570هـ/1175م

دراسة في علاقة الخلافة بقوى جناحها الغربي في النصف الثاني من القرن 6هـ/12م

مضر عدنان طلفاح*

ملخص

أدت وفاة السلطان نور الدين بن زنكي (541–569هـ/ 1146–1174م) إلى اندلاع الصراع والتنافس بين أمراء دولته للوصاية على إبنه القاصر ووريثه الوحيد الملك الصالح إسماعيل (569 – 577هـ/1174–1180م)، وهو الصراع الذي تطورت أحداثه لتنتهي بقيام الدولة الأيوبية بإعلان الخلافة العباسية اعترافها باستقلال صلاح الدين وسلطنته في شهر شوال سنة 570هـ/ أيار 1175م.

وتأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على موقف الخلافة العباسية وأهميته في هذا الصراع، والذي امتد طيلة عام (شوال569هـ – شوال570هـ/ أيار1174م– أيار1175م)، ودراسة دوافعها للاعتراف باستقلال صلاح الدين وسلطنته، وتبيان توجساتها المستقبلية من الدولة الأيوبية الناشئة، ورصد محاولتها تحجيم صلاح الدين تحسباً من تشكيله خطراً مستقبلياً عليها.

الكلمات الدالة: الخلافة العباسية، الدولة النورية، نور الدين بن زنكي، الملك الصالح بن نور الدين، الدولة الأيوبية، صلاح الدين الأيوبي.

* قسم التاريخ، جامعة اليرموك.

تاريخ تقديم البحث: 2015/10/6م. تاريخ قبول البحث: 2016/1/14م.

© جميع حقوق النشر محفوظة لجامعة مؤتة، الكرك، المملكة الأردنية الهاشمية، 2017 م.

The Abbasid Caliphate Recognition of the Ayyubid State in 1175:

A study of the Caliphate's Relationship with the West Wing Powers in the Second Half of the 12th Century

Modar Adnan Telfah

Abstract

The death of Sultan Nur ad-Din bin Zengi (1146-1174) sparked the conflict and contest among the leaders of his state for the custody of his minor son and only heir al-Malik As-Salih Ismail (1174-1180). After leading to gaining recognition from the Abbasid Caliphate, this conflict gave rise to an independent Ayyubid Sultanate ruled by Saladin in May 1175.

This study attempts to highlight the importance of the Abbasid Caliphate's position in this conflict which lasted for one year (May 1174-May 1175). It also aims to study the Abbasid Caliphate's motives for the recognition of the independence of Saladin and his Sultanate, wishes to uncover the futuristic concerns of the Ayyubid state, and to monitor its attempt to curtail Saladin as he may become a future threat.

Keywords: the Abbasid Caliphate, Nooryyah State, Nur ad-Din bin Zengi, al-Malik As-Salih Ismail bin Nur ad-Din, Ayyubid State and Saladin Al-Ayyubi.

مقدمة:

استطاع السلطان نورالدين محمود بن زنكي (541–569هـ/1146–1174م) توحيد الجزيرة الفراتية وبلاد الشام ومصر واليمن وشرق المغرب العربي في دولة واحدة[1]، بهدف تحرير بلاد الشام عامة وبيت المقدس خاصة من احتلال الفرنجة[2]، إلا أن وفاته المفاجئة في 11 شوال 569هـ/14 أيار 1174م هددت استمرارية هذه الوحدة، وطموح تحرير الأرض الإسلامية من الفرنجة، وأربكت المشهد السياسي في المنطقة، إذ توفي نور الدين عن ابن وحيد قاصر في الحادية عشرة من عمره[3]، غير قادر على مباشرة السلطة بنفسه، والحفاظ على تركة والده وهو ما أشعل فتيل الصراع والتنافس بين القوى الداخلية في دولة الراحل نور الدين، والتي تمثلت بقوى ثلاث: أولها ابن أخيه سيف الدين غازي (ت576هـ/1181م) حاكم الموصل، والذي سارع إلى بسط سيطرته على الجزيرة الفراتية، وإعلان استقلاله عن الملك الصالح إسماعيل، في حين استحوذ أخوه عماد الدين (ت589هـ/1193م) على سنجار وتوابعها[4].

وتمثلت القوة الثانية بأمراء دولة نور الدين في بلاد الشام، مركز حكمه ومنطلق وحدته، غير أنهم انقسموا على أنفسهم إلى جناحين رئيسين: أمراء حلب من آل الداية، والذين كانوا يرشحون أنفسهم للوصاية على الملك الصالح، مدلين بسالف علاقتهم بنور الدين، وثقته بهم، واعتماده عليهم. وأمراء دمشق، وعلى رأسهم شمس الدين ابن المقدم، الذين استغلوا وجود الملك الصالح فيها، فأعلنوا وصايتهم عليه واستأثروا بالسلطة. كما لاح الخلاف بين أمراء حلب ودمشق حول منبع الخطر على دولة الملك الصالح، وهو ما ترتب عليه تطور الأحداث وتصاعدها، ففي حين كان آل الداية يقيمون علاقة وثيقة مع والي مصر القوي صلاح الدين الأيوبي، كانوا يتوجسون من سيف الدين غازي في الموصل، ويرونه الخطر الأكبر على الملك الصالح ودولته، ويفضلون نقل مقره من دمشق إلى حلب لمواجهة سيف الدين والتصدي له. بينما كان أمراء دمشق يتخوفون من صلاح الدين في مصر، ويميلون لإبقاء الملك الصالح في دمشق للوقوف أمامه، حتى أنهم لما غُلبوا على أمرهم وانتقل الملك الصالح إلى حلب، استدعوا سيف الدين لتملك دمشق للوقوف في وجه صلاح الدين، إلا انه أحجم عن ذلك.[5]

وكان ثالث القوى في دولة الراحل نور الدين: صلاح الدين الأيوبي أمير مصر وتوابعها: اليمن والنوبة وبرقة وطرابلس الغرب، والذي بدا الأكثر خطورة على مصالح أمراء الشام، دمشق على وجه الخصوص، لبروزه شخصية لا تنافس بين أمراء دولة نور الدين لاعتبارات عدة، أهمها: إحكامه القبضة على مصر، أوسع ولايات دولة نور الدين، وأغناها اقتصادياً[6]، وانفراده بين أمراء الدولة بثقل سياسي وشعبية جماهيرية عارمة، حتى في بلاد الشام، لدوره في إسقاط الدولة الفاطمية الإسماعيلية في عام 567هـ/1171م، واكتسابه مراساً سياسياً وخبرة واسعة في إدارة الأزمات والخروج الآمن منها، سواء أثناء إعداده لإسقاط الدولة الفاطمية، أو مواجهة مؤامرات أنصارها الساعية لإحيائها. في ذات الوقت الذي امتد فيه نفوذه إلى بلاد الشام ذاتها، إذ تمتع بعلاقات صداقة وشيجة ماثلت التحالف مع آل الداية أمراء حلب المنافسين لأمراء دمشق.

وإذا أضفنا لهذا كله أن سيف الدين غازي حاكم الموصل، وقد استولى على الجزيرة الفراتية، بعد وفاة نور الدين، أعلن التزامه بعدم تجاوز تحركاته العسكرية نهر الفرات غرباً، وأكد اقتصار اهدافه على استعادة ممتلكات والده فحسب،[7] مبدياً بذلك عدم إضماره أطماعاً توسعية باتجاه بلاد الشام، وتركها لابن عمه الملك الصالح، باعثاً بذلك رسالة تطمين لأمراء الشام، حرصاً على عدم توحدهم من جهة، أو دفعهم للتحالف مع صلاح الدين من جهة أخرى، خوفاً من تهديد مكتسباته التي حازها. بل إنه وإمعاناً في بث الطمأنينة في نفوسهم لم يطالب بحق الوصاية على ابن عمه القاصر الملك الصالح، وترك ذلك لأمرائه الشاميين، وهو ما حصر بنظرهم التهديد على مصالحهم ومكتسباتهم بصلاح الدين فقط.

اندلاع الصراع بين أمراء الدولة النورية:

في ضوء ذلك كله استثمر أمراء دمشق وجود الملك الصالح فيها عند وفاة والده، فاجتمعوا برئاسة شمس الدين ابن المقدم (ت583هـ/1187م) لفرض وصايتهم على الملك الصالح إسماعيل، والاستئثار بالسلطة، واستبعاد صلاح الدين وحلفائه من آل الداية، و "تحالفوا على أن تكون أيديهم واحدة، وعزائمهم متعاقدة، وأن ابن المقدم: مقدم العسكر، وإليه المرجع في الموارد والمصدر"[8]. وعلى الرغم من تحفظ بعض أمراء دمشق على استبعاد صلاح الدين عن أي ترتيب يعتمدونه، خوفاً من إعطائه الذريعة للتحرك ضدهم وإقصائهم جميعاً[9]، فقط مضى معظم الأمراء الآخرين في نهج استبعاده ورفض إشراكه، حتى أنهم أرجأوا إعلامه بوفاة نور الدين،[10] حتى يحكموا هيمنتهم

ووصايتهم على الملك الصالح، وفرض ترتيبهم أمراً واقعاً على صلاح الدين، معتقدين أنهم يسلبونه بذلك الفرصة للتحرك ضدهم. ولما أحكموا أمرهم، أرسلوا رسالة باسم الملك الصالح إلى صلاح الدين ينعي إليه والده نور الدين ويبلغه باعتلائه الملك خلفاً له، ويكلفه بجهاد الفرنجة على النهج الذي كان عليه أيام والده.[11] وهو ما يعني ضمناً استبعاده رسمياً عن أي دور أو مشاركة في الوصاية على الملك الصالح.

بادر صلاح الدين فور وصول كتاب نعي نور الدين إلى إعلان الحداد العام عليه في مصر، وإقامة شعائر العزاء به[12]، وأرسل إلى الملك الصالح كتاب تعزية بوفاة والده نور الدين، وتهنئته بخلافته له، وأكد فيه تبعيته له، واستمرار التزامه بوحدة الدولة وخدمتها والدفاع عنها، على النهج الذي كان عليه أيام والده نور الدين،[13] وقام بتفعيل الإجراءات العملية التي تثبت ولاءه للملك الصالح وتبعيته له، فأقام الخطبة وأصدر النقد باسمه[14]، وأعلن امتثاله لأمر الملك الصالح بجهاد الفرنجة[15]. إلا أن أخبار الشام بدأت بالتوارد تباعاً عليه في مصر، دالة على ضعف أمرائها، وسوء إدارتهم، مما أنذر بالخطر على وحدة الدولة، ومسيرتها الجهادية ضد الفرنجة، فأرسل إليهم صلاح الدين منكراً عليهم تهاونهم أمام تمرد سيف الدين غازي في الجزيرة الفراتية[16]، وتخاذلهم أمام الفرنجة، وجنوحهم لتوقيع هدنة مجحفة بحق الدولة بدل مواجهتهم، وهو ما رأى به إشارات ضعف سيعمد الفرنجة إلى استثمارها[17]. غير أنه وقد هدد أمراء دمشق بالتدخل لوقف تفريطهم[18]، آثر إعطاء الفرصة لأمراء حلب آل الداية، فراسلهم طالباً منهم التدخل لوقف تفريط أمراء دمشق بوحدة الدولة ومشروعها الجهادي[19]، وهو ما بادر آل الداية لتحقيقه بالفعل، إذ كانوا يشاطرون صلاح الدين مخاوفه، فأرسلوا الأمير سعد الدين كُمُشْتكين إلى دمشق للمفاوضة باسمهم ونقل الملك الصالح إلى حلب، مركز قوتهم ونفوذهم، إلا أن أمراء دمشق استشعروا الخطر على مكتسباتهم في الدولة، فتآمروا مع كمشتكين ضد آل الداية، وألقي القبض عليهم يوم دخول الملك الصالح إلى حلب، وفرض كمشتكين نفسه "أتابكاً" للملك الصالح، وسيطر على الدولة بذات النهج الذي سار عليه أمراء دمشق[20]. وهو ما أشعل فتيل الصراع العلني بين صلاح الدين وأمراء الشام، إذ "عظم ذلك عليه وأنكره، وجعله من أكبر الحجج على قصد الشام"[21].

تدخل صلاح الدين في بلاد الشام:

سارع صلاح الدين إلى رفض إقصاء حلفائه آل الداية، وفرض غرمائهم من أمراء الشام لوصايتهم على الملك الصالح[22]، في ذات الوقت الذي تحفز به هؤلاء للدفاع عن مكتسباتهم واستبدادهم بالسلطة. وغدا الصراع بينهما أمراً واقعاً، غير أن كلاً منهما عمد إلى تشريع موقفه وإضعاف خصمه بإعلان تمثيله، دون غيره، لـ "الشرعية النورية" بدفاعه عن الملك الصالح من مخطط خصمه.

ففي الوقت الذي أعلن فيه صلاح الدين أحقيته المطلقة بأتابكية الملك الصالح[23]، لـ "القيام بأموره"[24]، و"تدبير ملكه، وتربيته"[25]، كضمانة وحيدة لحفظ الدولة النورية ووحدتها، وضمان استمرار مسيرتها الجهادية ضد الفرنجة، فقال: "أنا أحق برعي العهود، والسعي المحمود، فإنه إذا استمرت ولاية هؤلاء تفرقت الكلمة المجتمعة، وضاقت المناهج المتسعة، وانفردت مصر عن الشام، وطمع أهل الكفر في بلاد الإسلام"[26]. أعلن خصومه من أمراء الشام بدورهم "شرعيتهم النورية" بتصوير أنفسهم المدافعين عن الملك الصالح ودولته أمام مطامع صلاح الدين بالاستحواذ على المُلك والاستقلال عن الدولة النورية، مستغلاً صغر سن الملك الصالح، متهمين صلاح الدين بأن شعاراته التي يرفعها إنما هي ستار يتحرك خلاله للوصول إلى مبتغاه. وهو ما تبدي للمرة الأولى في جواب الأمير ابن المقدم على رسالة صلاح الدين التي أعلمه فيها عزمه التدخل بالشام، إثر القبض على آل الداية، لإنقاذ الدولة النورية، إذ كتب ابن المقدم إليه: "لا يُقال عنك أنك طمعت في بيت من غرسك وربّاك وأسّسك، ... ، وأجلى سكونك لمُلك مصر وفي دسته أجلسك"[27]. وهو ما رفضه صلاح الدين، وأكد لابن المقدم في رسالة جوابية: "إنّا لا نؤثر للإسلام وأهله إلا ما جمع شملهم وألّف كلمتهم، وللبيت الأتابكي –أعلاه الله– إلا ما حفظ أصله وفرعه، ... ، وبيّن للأمة قيامنا بواجب حقه بعد كبيره وسلطانه"[28] الراحل نور الدين.

أكد صلاح الدين برسالته للأمير ابن المقدم تفعيل عزمه التدخل بالشام، إلا أن انشغاله بصد هجوم الأسطول الصقلي على مصر في شهر ذي الحجة سنة 569هـ/تموز 1174م والقضاء على أنصار الدولة الفاطمية في جنوب مصر في شهر المحرم سنة 570هـ/آب 1174م[29]، أخّر توجهه إلى الشام حتى منتصف شهر ربيع الأول 570هـ/ تشرين أول 1174م[30]، وهو ما صب في صالحه، ولو إلى حين، إذ أدت سياسة الأتابك كمشتكين في تصفية منافسيه إلى دب الخوف في

نفوس أمراء دمشق، وعلى رأسهم ابن المقدم ذاته، مما دفعهم لمراسلة صلاح الدين طالبين منه القدوم إلى الشام[31]، فبادر صلاح الدين إلى التحرك صوب الشام مشرعاً تحركه "أنه جاء لتربية الملك الصالح، وتدبير مُلكه. وأنه أحق بصيانة حقه"[32]. فدخل مدينة دمشق دون معارضة نهاية شهر ربيع الثاني سنة 570هـ/ تشرين أول 1174م، وأعاد التأكيد فيها "أنه ما جاء إلا لتربية الملك الصالح ولد نور الدين، وأن المُلك له، وهو نائبه ومدبر دولته"[33]، ودلل على ذلك عملياً بإبقاء الخطبة والنقد باسم الملك الصالح[34].

وفي هذه الأثناء كان أمراء حلب يرفعون بدورهم شعار الدفاع عن "الشرعية النورية"، ويتهمون صلاح الدين بالتستر تحت شعار الدفاع عنها طمعاً بالمُلك والاستقلال عن الدولة منذ قصده دمشق، وأشاعوا أن هدفه أن "يسلب ولد أستاذه نعمته، وينزع مُلكه"[35]، وهو ما صرح به موفدهم لصلاح الدين ذاته، بعد دخوله دمشق إذ قال له: "أنت تريد المُلك لنفسك، وليس مقصودك غير ذلك"[36]، طالباً منه التراجع إلى مصر، مهدداً إياه أن "السيوف التي ملّكتك مصر –وأشار إلى سيفه– تردك، وعما تصديت له تصدك"، إلا أن صلاح الدين نفى ذلك، وأكد تحركه تحت مظلة الشرعية النورية [37]، ثم مضى فضم مدينة حمص، دون قلعتها، ومدينة حماة وقلعتها تحت ذات الشعار، ومنها إلى حلب حيث بدأ بحاصرها في آخر شهر جمادى الأولى سنة 570هـ/ أواخر كانون أول 1174م[38].

كان حصار صلاح الدين لحلب نقطة تحول خطيرة ومفصلية في مسار الأحداث وتطوراتها من جهة، وفي موقف صلاح الدين من الدولة النورية وعلاقته بها من جهة أخرى. إذ كانت حلب المعقل الأخير للملك الصالح، وأمراء دولته، وهو ما دفعهم لمقاومة صلاح الدين بضراوة خلف أسوارها، خشية من دخوله إياها، واستحواذه على المُلك. وعلى الرغم من أن شعار صلاح الدين الذي رفع في صراعه مع أمراء الدولة النورية قد يعوقه سياسياً عن خلع الملك الصالح وتنصيب نفسه بصورة فورية، فإن صلاح الدين قد ينتهج أحد مسارين ينتهي كلاهما بالاستحواذ على المُلك فعلاً. أولهما: أن يعمد إلى الإبقاء على الملك الصالح فعلاً، غير أنه سيحجر عليه ويستبد بالسلطة الفعلية، ويورثها إلى أبنائه من بعده، متبنياً بذلك النموذج الذي طبقه عماد الدين زنكي، جد الملك الصالح، مع الملك السلجوقي ألب أرسلان بن السلطان محمود، إذ كان عماد الدين "أتابكه ومربيه، وكان يُظهر للخلفاء وللسلطان مسعود وأصحاب الأطراف: ان البلاد التي بيده للملك ألب أرسلان، وأنه

نائبه فيها"[39]، رغم أنه عملياً قد حجر عليه، واستبد بالسلطة الفعلية، ثم ورثها لأبنائه من بعده، بالرغم من رفض الملك ألب أرسلان لذلك، ومحاولاته الفاشلة لاستعادة سلطته المسلوبة[40].

وأما ثاني هذين المسارين: فأن ينصب صلاح الدين نفسه أتابكاً للملك الصالح، تطبيقاً لشعاره الذي رفعه، غير أنه سيشرع بعدها باتخاذ التدابير التي تمكنه من عزل الملك الصالح وإسقاط الدولة النورية، وهي ذات السياسة التي انتهجها صلاح الدين في إسقاط الدولة الفاطمية في سنة 567هـ/1171م[41]. ومما يثبت تبلور هذه الفكرة عند الأيوبيين، صنيع الملك العادل (596-615هـ/1200-1218م)، أخو صلاح الدين وأحد أركان دولته من أفراد أسرته، مع حفيد صلاح الدين نفسه: الملك المنصور بن العزيز عثمان سلطان مصر، عندما نصّبَ العادل نفسه أتابكاً له في سنة 596هـ/1200م، ثم عزله بعد عدة أشهر بحجة صغر سنه وعجزه عن إدارة الدولة، وأعلن نفسه سلطاناً على مصر، مبرراً ذلك "أن المُلك ليس هو بالميراث، وإنما هو لمن غَلَب"[42].

وقد لاح تبني صلاح الدين لهذا النموذج في النقد الذي سكّه في مدينة دمشق في سنة 570هـ/1174م، بعيد دخوله إياها، وقد وصلنا فلس من إصدار صلاح الدين هذا، فناهيك عن سك صلاح الدين اسمه ولقبه على وجه الفلس، في حين سك اسم الملك الصالح على ظهره[43]، وهو ما يعكس الممارسة السياسية للقوى المهيمنة على صاحب السلطة الشرعية في البلاد آنذاك. فقد صرح صلاح الدين عليه بلقبه "الملك الناصر" وهو ما أفصح عن رغبته بالمُلك وطموحه بالسلطة، إذ حمل هذا اللقب رمزية الاستقلال عن الدولة النورية في بلاد الشام، نظراً لكونه اللقب الذي أطلقه العاضد لدين الله (555-567هـ/1160-1171م)، آخر الحكام الفاطميين[44]، على صلاح الدين عند توليه الوزارة الفاطمية في عام 564هـ/1169م[45]، وهو ما ترتب عليه تبعيته الفاطمية واستقلاله عن الدولة النورية. وهو ما رفضه نور الدين وبحزم، إذا كان يؤكد أن صلاح الدين نائباً عنه في مصر وقائداً لجيشه فيها، بوصفها إحدى ولايات دولته، التي منح تقليد حكمها من الخلافة العباسية[46]، لذا فقد كان يعتمد معه في مراسلاته اللقب الذي يؤكد ذلك: "الأمير الإسفهسلار صلاح الدين"[47]، أسوة بغيره من نوابه في بقية ولايات دولته، كابن الداية في حلب، الذي يورد لنا المؤرخ ابن القلانسي (ت555هـ/1160م) لقبه الرسمي الدال على صفته في دولة نور الدين: "الأمير الإسفهسلار مجد الدين أبو بكر محمد نائب المولى الملك نور الدين في حلب"[48]. وهو النهج الذي استمر عليه نور الدين مع صلاح الدين بعد إسقاط الدولة الفاطمية في عام 567هـ/1171م، وبحرص أشد، تأكيداً

لتبعيته المطلقة للدولة النووية في دمشق، بل انه أمعن في ذلك حتى أنه لم يكن يفرده في أي خطاب كممثل وحيد له في مصر، بل كان يشرك معه بقية قادة جيشه فيها، فكان "يكتب: الأمير الاسفهسلار صلاح الدين وكافة الأمراء بالديار المصرية؛ يفعلون كذا وكذا"[49]. ولهذا فقد أثار اعتماد صلاح الدين للقبه "الملك الناصر" في تدخله الشامي مخاوف الدولة النورية، وعزز قوة اتهامات أمرائها له بالسعي للاستقلال عنها.

مما يعني أن تطبيق صلاح الدين لأحد هذين المسارين يفضي آخر الأمر إلى إقصاء الملك الصالح أو استبداد صلاح الدين بالسلطة والمُلك، وهو الأمر الذي لا يعرض الملك الصالح للخطر فحسب، وإنما أمراء دولته ورجالاتها أيضاً، وهو ما دفعهم للاستماتة في صد صلاح الدين عن حلب.

وفي الوقت ذاته شهد حصار حلب تبلور تيار شعبي مناهض لصلاح الدين في الشمال الشامي عامة، وفي حلب خاصة، إذ كان هذا الحصار "الفعلة التي نقمت على صلاح الدين، فالله أعلم بنِيته، وأنه أساء العشرة في حق الصالح ابن نور الدين"[50]، بعد أن "كان من بحلب يظنون أن السلطان [صلاح الدين] لا يقدم عليهم"[51]، احتراماً للملك الصالح، أو مراعاة لوجوده بها. مما دفع الكثيرين لاعتقاد صحة ادعاءات أمراء حلب في نوايا صلاح الدين الحقيقية من تدخله في بلاد الشام[52]، وتأكد هذا الاعتقاد بخروج الملك الصالح ونزعه "الشرعية النورية" عن صلاح الدين على العلن، وتأييده مزاعم أمرائه واتهاماتهم له، إذ قال: "قد خان هذا الظالم الجاحد إحسان والدي إليه، يأخذ بلادي، ولا يراقب الله والخلق"، طالباً مساندة أهالي حلب ضده[53]، مما ألهب مقاومة شرسة لصلاح الدين، لا من جند حلب فحسب، بل ومن أهلها أيضاً[54]، وهي مقاومة لم يعهدها صلاح الدين في مدن الشام التي دخلها من قبل[55].

كما شهد حصار حلب تطورات إقليمية هددت تدخل صلاح الدين، وخططه لدخول حلب، بل ومكتسباته الشامية التي حققها، إذ دفع هذا الحصار أمراء حلب إلى تشكيل حلف موسع ضد صلاح الدين للمرة الأولى، ضم: الفرع الزنكي في الموصل، والقوتين الشاميتين؛ الإسماعيلية والفرنجة[56]، الأمر الذي وضع صلاح الدين في موقف حرج عسكرياً، اضطره للمرة الأولى للانسحاب، وطلب المدد العسكري من مصر[57]. ففي الوقت الذي فشلت فيه محاولة الإسماعيلية اغتياله على مشارف حلب[58]، تحرك الجيش الزنكي الموصلي بقيادة عز الدين مسعود لمساندة الملك الصالح أمام

صلاح الدين[59]، في حين هاجم الفرنجة مدينة حمص لفك الحصار عن حلب وإجبار صلاح الدين على الانسحاب[60]، وهو ما اضطر صلاح الدين للانسحاب للمرة الأولى عن مقصده دون تحقيق أهدافه، فغادر حلب في أول شهر رجب سنة 570هـ/كانون ثاني 1175م، لرد هجوم الفرنجة عن مدينة حمص، وتصفية الجيوب النورية في قلعة حمص ومدينة بعلبك في إطار استعداداته للمواجهة المرتقبة مع الجيش الموصلي، وهو ما استغرق منه شهري رجب وشعبان 570هـ/كانون ثاني وشباط 1175م[61]. مما منح الجيش الموصلي الوقت الكافي للوصول إلى حلب في حين تأخرت إمدادات مصر العسكرية.

لجوء صلاح الدين إلى الخلافة العباسية: طلب الاعتراف باستقلاله ومنحه الشرعية العباسية:

بدأ صلاح الدين برصد نتائج التداعيات التي أطلقها حصاره لحلب، إذ تبدت خطورتها المستقبلية على موقفه في بلاد الشام ومكتسباته فيها، واستشعر تبعات نزع الملك الصالح "الشرعية النورية" عنه في إضعاف موقفه سياسياً وإعلامياً، وما يمكن أن يترتب على ذلك من الضغط عليه ميدانياً، تمثل أولها ببدء فقده للظهير الشعبي المساند له في بلاد الشام، والذي كان يعول عليه كثيراً لتمكينه من مدنها[62]. وتجسد ثانيهما في نجاح أمراء حلب تشكيل حلف موسع ضده، أوقف تقدمه، وأجبره للمرة الأولى على الانسحاب عن مقصده، وطلب الدعم العسكري من مصر، بل أنه اضطر إلى تقديم عرض للتخلي عن بعض مكتسباته في الشام للمرة الأولى، عندما أبدى استعداده بالانسحاب من حمص وحماة، والاقتصار على مدينة دمشق فحسب مع تأكيد تبعيته للملك الصالح[63]. وهو ما أظهر أن شعاره بالدفاع عن "الشرعية النورية" فقدَ بريقه السابق وقوته، ولم يعد بإمكانه تحقيق مكاسب جديدة من خلاله، أو حتى الاحتفاظ بمنجزاته التي حققها. الأمر الذي أحوجه وبشدة إلى شرعية جديدة، أقوى من الشرعية النورية التي نزعت عنه، تكسبه صفة المماثلة للملك الصالح، وتمكنه من الحفاظ على مكتسباته الشامية، وتضمن له ولاء أهالي الشام، ويشرّع بها قتاله للدولة النورية وحلفائها، وهو ما انحصر بشرعية صادرة عن الخلافة العباسية تحديداً، فبادر إلى مراسلتها للاعتراف باستقلاله وإضفاء الشرعية العباسية عليه، ورغم أن المصادر، التي بين أيدينا، لم تذكر تاريخاً محدداً للجوء صلاح الدين إلى الخلافة العباسية بطلبه هذا، إلا أنها أكدت أنه عمد إلى خطوته هذه عند فشل حصاره لحلب واضطراره للانسحاب عنها في أول شهر رجب 570هـ/كانون ثاني 1175م[64]، ورصده لتداعيات حصاره لها.

كان لجوء صلاح الدين إلى الخلافة العباسية تأكيداً لأهمية موقفها من الصراع المحتدم في بلاد الشام، وقدرتها على حسمه لصالح أحد طرفي النزاع بمنحة الشرعية ونزعها عن خصمه، إذ كانت الخلافة، رغم اقتصار سلطتها الفعلية على العراق فحسب آنذاك، مصدر الشرعية السياسية في العرف السياسي للدول الإسلامية الدائرة في فلكها، وهو ما دفع صلاح الدين لطلب اعترافها وإسباغ الشرعية على حكمه لتمكين موقفه وإضعاف خصمه، هذا من جهة. ومن جهة أخرى كان طلبه هذا إجراءً استباقياً لطلب الدولة النورية دعم الخلافة العباسية في صراعها معه في بلاد الشام، وما يمكن أن يترتب عليه من انحياز الخلافة إلى جانبها، مما يضاعف من حرج موقفه في الشام، بل وربما أثر على مركزه في مصر أيضاً. إذ كانت الدولة النورية ممثلة الشرعية العباسية والسلطة القائمة بمقتضاها في بلاد الشام ومصر، وكان لجوءُها إلى الخلافة وطلب دعمها في الصراع المهدد لوجودها مع صلاح الدين أمراً مؤكداً، خاصة أن أمراء الدولة النورية طلبوا العون ضده من زنكيي الموصل والإسماعيلية، بل ومن الفرنجة أيضاً، وهو ما يجعل من العسير عدم افتراض لجوئهم لطلب ذلك من الخلافة العباسية، خاصة أن الصراع مع صلاح الدين اكتسى بثوب الشرعية النورية، المستمدة أصلاً من الشرعية العباسية، وهو أمر لن يفوّت أمراء الدولة النورية استخدامه واستثماره ضد صلاح الدين.

ورغم أن المصادر، التي بين أيدينا، تصمت صمتاً تاماً عن أي تصريح أو إشارة إلى علاقة الملك الصالح بالخلافة العباسية، وحيازته لشرعيتها، فإن تاريخية العلاقة وخصوصيتها بين الخلافة والدولة النورية في بلاد الشام، والقواعد العباسية الضابطة للممارسة السياسية آنذاك، تجعلان من المتعذر قبول ذلك ألبتة، إذ كانت هذه الدولة منذ قيامها مشروعاً عباسياً هدفت الخلافة من خلاله تدعيم جهودها الرامية للتحرر من هيمنة "السلطنة" السلجوقية، عبر ضرب "وحدة السلطنة" واحتكار البيت السلجوقي لها، وتشريع استقلال أقاليمها عنها بهدف محاصرتها وإضعافها، وإسقاط أسس شرعيتها التي بنت عليها هيمنتها على الخلافة، والمتمثلة بخدمة الخلافة وإعلاء كلمتها، وإسقاط الدولة الفاطمية الإسماعيلية في مصر، والتصدي لجهاد عدو المسلمين، ووقف تعدياته على أرض الإسلام(65). والتي فشل السلاجقة في تحقيقها آنذاك، وصولاً الى تحصين الاستقلال الفعلي للخلافة، واسترداد الخلفاء لسلطاتهم الدنيوية، أقلها، في العراق.

فقد كانت بلاد الشام والعراق أحد أقاليم السلطنة السلجوقية[66]، وعن سلاطينها صدر تقليد عماد الدين زنكي حكم الموصل وحلب[67]، بصفته أتابكاً لابني السلطان محمود[68]، لذا فقد كان لقبه الرسمي: الأمير الاسفهسلار الأتابك عماد الدين،[69] وهو ما ينص على تبعيته للسلطنة السلجوقية، وتأكد ذلك بالخطبة للسلطان السلجوقي، بعد الخليفة العباسي، في مناطق حكمه[70]. ولما قتل عماد الدين في سنة 541هـ/1146م انقسمت دولته بين ابنيه: سيف الدين غازي في الموصل والجزيرة الفراتية، ونور الدين في حلب والمناطق الشامية[71]، وورثا تبعية والدهما للسلطنة السلجوقية، فكان سيف الدين تابعا لها في الموصل[72]، وكذلك حال نور الدين في حلب، إذ كان يطلق عليه لقب الأتابك[73].

غير أن الخليفة المقتفي لأمر الله (530–555هـ/1136–1160م) وفي إطار سياساته الرامية إلى التحرر من هيمنة السلطنة السلجوقية على الخلافة، مستغلاً وفاة السلطان مسعود في سنة 547هـ/1152م،[74] واعتقال الغز للسلطان سنجر إثر هزيمته أمامهم في سنة 548هـ/1153م،[75] عمد في سنة 549هـ/1154م، عند نجاح نور الدين في توحيد كامل بلاد الشام، عدا الخاضع للفرنجة، تحت حكمه، بعد ضمه أتابكية دمشق، إلى إرسال تقليد لنور الدين على بلاد الشام، ومصر وأمره بغزوها وضمها، وتحرير الساحل الشامي من احتلال الفرنجة[76]، ومعه "خلعة التقليد"، وألقاباً "يُخطب له بها على المنبر"، أهمها في سياقنا هذا: "السلطان الملك العادل، ...، قسيم الدولة وعمادها، ...، اختيار الخلافة ومقرها، رضيّ الإمامة وأثيرها، ...، سيد ملوك الشرق والغرب وسلطانها، ...، ناصر دولة أمير المؤمنين"[77].

كان تقليد الخليفة المقتفي لنور الدين تصعيداً خطيراً في سياسة الخلافة وخطواتها ضد السلاجقة، إذ ترتب عليه نتائج بعيدة الأثر على الخلافة العباسية والسلطنة السلجوقية، والعلاقة بينهما، ناهيك عما جناه نور الدين من خلاله، إذ كان هذا التقليد أول تشريع عباسي لاستقلال أحد أقاليم السلطنة السلجوقية وإلحاقه بالخلافة مباشرة منذ بدء الهيمنة السلجوقية، وهو ما أشّر على بدء الخلافة في نهج تفكيك السلطنة وإضعافها، ولعل هذا التوجه دُعِّم بتلقيب المقتفي، وقد استقل بالعراق فعلياً، لوزيره ابن هبيرة بـ "سلطان العراق، ملك الجيوش" في ذات العام[78].

كما أن تقليد الخليفة المقتفي لنور الدين، وقد منحه الشرعية العباسية لاستقلاله[79] عن السلاجقة،[80] اعترف به "سلطاناً"، وهي المرة الأولى التي تعترف بها الخلافة بسلطنةٍ حاكم خارج البيت السلجوقي، لتنهي بذلك احتكاره لمنصب السلطنة. وهو ما أربك السلاجقة فعلاً، وسعوا إلى تقليل تبعات هذا عليهم، ولهذا في الوقت الذي غدا نور الدين يُخاطب فيه بصيغة "الملك العادل نور الدين، ركن الإسلام والمسلمين، سلطان الشام أدام الله علاه"[81]، أو بـ "سلطان الشام" اختصاراً[82]، تعمد السلاجقة مخاطبته رسمياً بـ "ملك الشام"[83]، محاولين بذلك التأكيد على انفرادهم بالسلطنة، وخفض منزلة نور الدين أمامهم، بل والإيحاء بتبعيته لهم بصورة أو بأخرى، إذ كان حكام الأسرة السلجوقية السابقين في بلاد الشام يلقبون بـ "الملك"[84]، ويتبعون للسلطان السلجوقي[85]، أسوة بغيرهم من أفراد البيت السلجوقي الحكام في بقية الأقاليم التابعة للسلطنة[86].

كما كان تقليد الخليفة المقتفي لنور الدين خطوة عملية ألغى بها "أحادية السلطنة" مفهوماً وممارسة، لصالح "أحادية الخلافة" الذي تمثله الخلافة العباسية، ومن هنا جاءت سلطنة نور الدين لضرب المفهوم الأول، وتكليفه بإسقاط الخلافة الفاطمية الإسماعيلية في مصر لترسيخ الثاني. ولهذا فقد اعترف المقتفي بسلطنة نور الدين سلطنة مكافئة لسلطنة السلاجقة العظمى التي كان يمثلها يوم ذاك السلطان سنجر في خراسان[87]، وهو ما اتضح في استقلاله عن السلاجقة، وإلحاقه مباشرة بالخلافة، ومنحه ذات الامتيازات: تقليد سلطنة، وخلعه تقليد، وألقاباً من الخلافة[88]، وفرساً وسيفاً عربيين[89]، وامتياز "ضرب النوب" خمس مرات " كل يوم بالباب النوري" بدمشق[90]، بعد أن كان "ضرب النوب" امتيازاً خاصاً بالسلطان السلجوقي فحسب[91].

كانت المماثلة بين السلطنتين واضحة العيان، وهو ما دفع المؤرخ الذهبي في حديثه عن الخليفة المقتفي للقول: أن "سلاطين دولته: السلطان سنجر صاحب خراسان، والسلطان نور الدين صاحب الشام"[92]. وهو ما حمل السلطان سنجر، إثر إفلاته من اعتقال الغز في خراسان، إلى تهديد نور الدين بصورة مبطنة وقوية في سنة 552هـ/1157م، عندما أرسل إليه، للمرة الأولى في تاريخ العلاقة بين الرجلين، حسبما تورد المصادر التي بين أيدينا، كتاباً يبشره فيه بنجاحه الإفلات من قبضة الغز، وأنه "عاد إلى منصبه من السلطنة المشهورة، واجتماع العساكر المتفرقة عنه إليه، وإذعانها بطاعته، وامتثالها لأوامره وأمثلته"، ويصرح فيه بعزمه القدوم إلى الشام بحجة مناصرته على جهاد الفرنجة[93]. وهو ما يلوح فيه الوعيد باجتياح بلاد الشام للقضاء على سلطنة نور الدين،

فبادر نور الدين إلى الاستعراض العسكري في دمشق، "وفعل في ذلك ما لم تجرِ عادة فيما تقدم في أيام الولاة الخالية، وأمر مع ذلك بزينة قلعته ودار مملكته بحيث جلل أسوارها بالآلات الحربية من: الجواشن والدروع والتراس والسيوف والرماح والطوارق الإفرنجية والقنطاريات والأعلام والمنجوقات والطبول والبوقات"،[94] لإظهار قوته وإيضاح استعداده للدفاع عن مكتسباته بالسلطنة، ولهذا حرص على بقاء هذا الاستعراض مدة (7) أيام متواصلة، حتى يراه رسل سنجر و"غرباء البلاد من المسافرين"، لنقل صورة ذلك[95].

شرّع المقتفي سلطنة نورالدين بتكليفه إسقاط الدولة الفاطمية الإسماعيلية في مصر، وجهاد الفرنجة في بلاد الشام، وتحرير ما اغتصبوه من أرضها ومقدساتها[96]، ليطيح بذلك بأسس شرعية السلطنة السلجوقية التي قامت عليها، وفرضت بمقتضاها هيمنتها على الخلافة،[97] ومقرعاً إياهم لفشلهم الإيفاء بالتزاماتهم وتعهداتهم للخلافة والأمة، وانصرافهم لصراعاتهم الداخلية عن مهامهم الجوهرية. وهو الأمر الذي أحرج السلاجقة بالفعل وأشعرهم بالحاجة للدفاع عن أسس شرعية سلطنتهم، وهو ما يظهر في رسالة السلطان سنجر إلى السلطان نور الدين، والتي اضطر فيها إعلامياً إلى إعلان "وعده لكافة المسلمين بنصره على أحزاب الضلال من الإفرنج الملاعين"[98]. في حين أبدى نور الدين التزاماً واضحاً في تنفيذ تكليف الخلافة، والحفاظ على أسس شرعية سلطنته، فاستمر بجهاد الفرنجة، وأسقط الدولة الفاطمية في سنة 567هـ/1171م، وبدأ باستثمار توحيد مصر مع الشام في تشديد الخناق على الفرنجة[99]، بصورة استشعروا خطرها الفعلي على وجودهم في المنطقة[100]، مؤكداً للخلافة التزامه بتحرير بيت المقدس وبقية الأراضي المحتلة[101].

كان إسقاط السلطان نور الدين للدولة الفاطمية الإنجاز الأكبر الذي حققه للخلافة العباسية، فأعلنت الاحتفال في بغداد بنصر طال انتظاره[102]، وعجز سلاطين السلاجقة عن إنجازه، وهو ما افتخر به نور الدين علناً، مؤكداً بذلك نجاحه بتحقيق شرعية سلطنته، فكتب "بشارة" تقرأ في عامة بلاد الإسلام "يقول فيها: أصدرنا هذه المكاتبة إلى جميع البلاد الإسلامية عامة بما فتح الله على ايدينا رِتاجه، وأوضح لنا منهاجه، وهو ما اعتمدناه من إقامة الدعوة الهادية العباسية بجميع المدن والبلاد والأقطار والأمصار المصرية، ...، وهذا شرفٌ لزماننا هذا وأهله، يفتخر به على الأزمنة التي مضت من قبله، وما برحت هممنا إلى مصر مصروفه وعلى افتتاحها موقوفة، وعزائمنا في إقامة الدعوة الهادية بها ماضية، ...، حتى ظفرنا بها بعد يأس الملوك منها، وقدرنا عليها وقد عجزوا عنها، ...، فملّكنا الله تلك البلاد ومكّن لنا في الأرض"[103].

كان منجز نور الدين هذا علامة فارقة في مسيرة علاقته بالخلافة، إذ بادر الخليفة المستضيء بأمر الله (566–575هـ/1170–1179م)، إلى تشريع شمول سلطنته لمصر، فأرسل له كتاب تقليد، والخلع والتشريفات والامتيازات السلطانية، فـ "لبس نور الدين الخلع وهي: فرجية وجبة وقباء، وطوق ذهب بألف دينار، وحصان بسرج خاص، وسيفان ولواء، وحصان آخر بحليته يجنّب بين يديه، وقلّد السيفين؛ إشارة إلى الجمع له بين مصر والشام، وخرج في دست السلطنة واللواء منشور والذهب منثور إلى ظاهر دمشق"[104]، لإشهار ذلك وإعلانه.[105]

وهكذا حاز نور الدين منفرداً الشرعية العباسية لسلطنته على كامل الجناح الغربي للخلافة العباسية، آنذاك، والذي شمل: الجزيرة الفراتية، وآسيا الصغرى، وبلاد الشام، والحجاز واليمن، ومصر والنوبة، وبرقة وطرابلس الغرب (ليبيا الحالية)، والجنوب التونسي الحالي،[106] وهي شرعية أورثها لابنه الملك الصالح، دون أدنى شك، والتي بدأ وأمراء دولته يقارعون بها صلاح الدين بفاعلية منذ حصاره لمدينة حلب في شهر جمادى الآخرة سنة 570هـ/ كانون أول 1174م، الأمر الذي أحرج موقفه سياسياً وإعلامياً، وشعبياً، وميدانياً،[107] وهو ما دفعه بغية الحفاظ على مكتسباته، وتوطيد سلطته في مصر وما حازه من بلاد الشام، إلى اللجوء إلى الخلافة العباسية طالباً اعترافها باستقلاله، وإسباغها الشرعية على حكمه، لتنتفي عنه صفة "التمرد" على السلطة الشرعية في مصر والشام، وما قد يترتب على ذلك من تداعيات يصعب تداركها، وهو ما أسلفنا الحديث عنه.

كان صلاح الدين مدركاً لخصوصية العلاقة وتاريخها بين الخلافة العباسية والدولة النورية، ويرى بها تحدياً جدياً أمام طلبه اعتراف الخلافة باستقلاله عنها،[108] غير أن ما ضاعف هذا التحدي أن صلاح الدين لم يطالبها بتشريع انفصاله واستقلاله عن الدولة النورية فحسب، بل طلب اعترافها بسلطنته على "مصر والمغرب واليمن والشام، وكل ما تشتمل عليه الولاية النورية"[109]، مما يعني طلبه اعتراف الخلافة بإسقاط الدولة النورية، وقيام دولة أيوبية بديلاً عنها، فأقدم بغية إقناع الخلافة بمطلبه على ضرب الأسس الشرعية التي قامت عليها الدولة النورية، بتجيير منجزاتها التاريخية إلى البيت الأيوبي، وطمس أي دور أو فضل لنور الدين بتحقيقها، وأبرزها في سياقنا هذا: إسقاط الدولة الفاطمية، وحمله لواء الجهاد ضد الفرنجة وتحرير ما اغتصبوه من أرض إسلامية، ومناصرة الخلافة العباسية وتأييدها. [110]

كان صلاح الدين يدرك أن مطلبه هذا، والادعاءات التي ساقها، عرضة لرفض الخلافة، أو توقفها عندها، الأمر الذي قد يدفعها لاتخاذ موقف، أو إصدار مرسوم، لا يوافق مصلحته، أو يلبي طموحه كاملاً، وهو ما دفعه لعدم الاكتفاء بالرسالة في مخاطبة الخلافة، أو الاقتصار عليها في عرض مطلبه وإيراد ادعاءاته [111]، بل عيّن رسولَه شمس الدين ابن أبي المضاء البعلبكي (ت572هـ/1176م)[112] ممثلاً مفوضاً عنه أمامها[113]، لعرض مطلبه ومبرراته، والدفاع عنها باستماتة. وأصدر له "تذكرة" أودعها ما كلفه إياها[114]، مؤكداً له فيها أهمية دوره في تحقيق مطلبه، واعتماده عليه في إيراد حججه، والظفر ببغيته، إذ صدّرها بقوله: "تذكرة مباركة، ولم تزل الذكرى للمؤمنين نافعة ولعوارض الشك دافعة، ضُمنت أغراضاً يُقيّدها الكِتاب إلى أن يُطلقها الخِطاب، على أن السائر: سيّار البيان، والرسول يمضي على رِسل البيان، والله سبحانه يسدده قائلاً وفاعلاً، ...، الأمين الفقيه شمس الدين، ...، يقصد دار السلام، ...، وإذا قضى التسليم وحق اللقاء، واستدعى الإخلاص جهد الدعاء، فَلْيَعُدْ وَلْيُعِدْ حوادث ما كانت حديثاً يُفترى وجواري أمور إن قال منها كثيراً فأكثر منه ما جرى، وليشرح صدراً منها لعلّه يشرح منا صَدْراً، وليوضح الأحوال المستسرة فإن الله لا يُعبد سِراً"[115]، وعلى هذه التذكرة سيكون اعتمادنا في عرض مطلب صلاح الدين وادعاءاته التي خاطب بها الخلافة العباسية.

ابتدأ صلاح الدين في مخاطبة الخلافة بضرب الأسس الشرعية التي قامت عليها الدولة النورية، إذ عمد إلى تجريد نور الدين من جميع إنجازاته التي استحق بها "السلطنة"، وجيرها للبيت الأيوبي، مدعياً أن الصمت الأيوبي السابق عن هذه المطالبة كان انتظاراً لتكليف الخلافة لا إغماضاً عن حقه، فقال في هذا الصدد: "إنّا كُنّا نقتبس النار بأيدينا وغيرنا [نور الدين] يستنير، ونستنبط الماء بأيدينا وغيرنا يستمير، ونلقي السهام بنحورنا وغيرنا يغيّر التصوير، ونصافح الصفاح بصدورنا وغيرنا يدعي التصدير، ولابد أن نَستَرِدَ بضاعتنا بموقف العدل الذي ترد به الغصوب، ونُظهر طاعتنا فنأخذ بحظ الألسنة كما أخذنا بحظ القلوب، وما كان العائق إلا أنّا كُنّا ننتظرُ ابتداءً من الجانب الشريف بالنعمة يضاهي ابتداءنا بالخدمة".[116]

ثم شرع صلاح الدين في تفضيل ما أجمل، فادعى أن توحيد الشام وجهاد الفرنجة فيه منجز أيوبي ادعاه نور الدين، فقال: "كان أول أمرنا أنّا كنّا في الشام نفتح الفتوحات مباشرين بأنفسنا، ونجاهد الكفار متقدمين العساكر نحن ووالدنا وعمنا، فأي مدينة فُتحت أو معقل مُلك، أو عسكر للعدو كُسر، أو مصاف للإسلام معه ضُرب لم نكن فيه، فما يجهل أحد صُنعنا ولا يجحد عدونا أنّا

نصطلي الجمرة ونملك الكرّة، ونتقدم الجماعة، ونرتب المقاتلة، وندبّر التعبئة، إلى أن ظهر في الشام الآثار التي لنا أجرُها، ولا يضُرُّنا أن يكون لغيرنا ذِكرها"[117].

وادعى صلاح الدين أن إسقاط الدولة الفاطمية وإقامة الدعوة العباسية في مصر منجز للبيت الأيوبي لا يشاركه فيه نور الدين، إذ قال في ذلك: "وكانت أخبار مصر تتصل بنا بما الأحوال عليه فيها، ...، فسَمَت همتنا دون همم ملوك الأرض إلى أن نستفتح مُقفلها، ونسترجع للإسلام شاردها، ونعيد على الدين ضالته منها، فسرنا إليها بعساكر ضخمة وجموع جمّة، وبأموال انتهكت الموجود وبلغت منا المجهود، وأنفقناها من خالص ذممنا، وكسب أيدينا، وثمن أسارى الفرنج الواقعين في قبضتنا"[118]، ثم مضى في سرد ما اعتمده من إجراءات تهدف إلى إسقاط الدولة الفاطمية، حتى تكللت جهوده بالنجاح، "فهناك تمت لنا إقامة الكلمة، والجهر بالخطبة [العباسية] والرفع للراية السوداء، والجمع لكلمة السواد الأعظم" تحت الخلافة العباسية[119]. مؤكداً أن جهده ومسعاه في إسقاط الدولة الفاطمية أبرز منجزاته التي يستحق بها اعتراف الخلافة بسلطنته وإسباغها الشرعية على حكمه، فقال في رسالته إلى وزير الخليفة: "ولا خفاء عن المجلس الصاحبي أن من شدَّ عَقد خلافةٍ وحل عُقدَ خِلاف، وقام بدولة وقعد بأخرى قد عجز عنها الأخلاف والأسلاف، فإنه مفتقرٌ إلى أن يُشكر ما نصح ويُقلد ما فتحَ، ويبُلّغ ما اقترحَ، ويُقدم حقّه ولا يُطَّرَح، ويُقرب مكانه وإن نزح، وتأتيه التشريفات الشريفة، وتتواصل إليه أمداد التقويات الجليلة اللطيفة، وتُلبى دعوته بما أقام من دعوة، وتوصل غزوته بما وصل من غزوة، وترفع دونه الحجب المعترضة، وترسل إليه السحب المروّضة، فكل ذلك تعود عوائده وتبدو فوائده: بالدولة التي كشف وجههُ لنصرها، وجرد سيفه لرفع منارها والقيام بأمرها، وقد أتى البيوت من أبوابها، وطلب النجعة من سحابها، ووعد آماله الواثقة بجواب كتابها"[120].

وعرض صلاح الدين جهوده التي تثبت ولاءه للخلافة العباسية، والدفاع عنها في اليمن والمغرب العربي، وتفاخر بإقامة "الخطبة [فيها] لمولانا الإمام المستضيء بالله سلام الله عليه! ولا عهد للإسلام بإقامتها، وتنفذ فيها الأحكام بعلمها المنصور وعلامتها"[121].

ثم استرسل صلاح الدين في عرض جهاده للفرنجة، وحلفائهم من القوى الأوروبية والدولة البيزنطية، وأكد للخلافة أن جهوده لتحرير ما احتلوه من أرض الإسلام تعرض إلى تحدٍ خطير وانتكاسة إثر وفاة نور الدين، إذ تنازع أمراء دولته على السلطة، وتحالفوا مع الفرنجة وهادنوهم في

سبيل احتفاظهم بمكتسباتهم، مشدداً على ضرورة ضمه لبلاد الشام لاتخاذها قاعدة لجهاد الفرنجة وتحرير بيت المقدس، في ضوء عجز الدولة النورية بقيادة الملك القاصر الصالح إسماعيل عن التصدي لهم[122].

وخلص صلاح الدين بعد هذا كله إلى مطلبه: اعتراف الخلافة بسلطنته بجميع امتيازاتها العباسية، وحقه في توريثها لأفراد البيت الأيوبي، مؤكداً قيامها بذات الدور الذي ادعت الدولة النورية قيامها به من قبل، فقال: "والمراد الآن: هو كل ما يقوى الدولة [العباسية]، ويؤكد الدعوة، ويجمع الأمة، ويحفظ الألفة، ويضمن الرأفة، ويفتح بقية البلاد، وأن ينطبق بالاسم العباسي كل ما تخطئه العِهاد، ونحن نقترح على الأحكام المعهودة وننتظر أن يأتي الإنعام على الغايات المريدة؛ تقليدٌ جامعٌ لمصر والمغرب واليمن والشام، وكل ما تشتمل عليه الولاية النورية، وكل ما يفتحه الله تعالى للدولة العباسية بسيوفنا وسيوف عساكرنا، ولمن نقيمه من أخٍ وولدٍ من بعدنا. تقليداً يضمن للنعمة تخليداً وللدعوة تجديداً، مع ما يُنْعَمُ به من السِّمات التي يقتضيها المُلك"[123].

الخلافة العباسية بين تاريخية علاقتها بالدولة النورية ومصالحها الآنية مع القوة الأيوبية

كانت الخلافة العباسية تراقب تطورات الأحداث إثر وفاة نور الدين، وترصد ملامح مسيرة تفكك دولته، وتتابع الصراع الناشب بين أمرائها، وتتحين الوقت الملائم للتدخل شرعياً لصالح القوة التي تدين لها بالولاء وتضمن لها مصالحها في جناحها الغربي. ولعل الدليل الأبرز على ذلك أنها استقبلت في آخر شهر رجب سنة 570هـ/كانون ثاني 1175م مبعوث صلاح الدين، وشرعت في دراسة مطلبه وصياغة ردها عليه، في ذات الوقت الذي كانت تتصدى فيه طيلة الفترة الممتدة بين شهري جمادى الأولى سنة 570هـ/كانون أول 1174م–ذي القعدة سنة 570هـ/حزيران 1175م، لسعي قائد جيشها قيماز بن عبدالله (ت ذي الحجة 570هـ/تموز 1175م)[124]، للحجر على الخليفة المستضيء والهيمنة على الدولة، حتى استطاعت القضاء على تمرده بمؤازرة العامة في بغداد[125]، لتتمكن بذلك من صيانة استقلالها، وضمان انفراد الخليفة بالسلطة الفعلية في العراق.

شرعت الخلافة العباسية بدراسة طلب صلاح الدين في ضوء تاريخ علاقتها بالدولة النورية من جهة، ومظاهر الصراع الناشب بين أمرائها ونتائجه التي بدأت بالتبلور من جهة ثانية، انطلاقاً من محور سياستها الأساسي في جناحها الغربي، آنذاك، والمتمثل بمصير الدولة الفاطمية تحديداً، إذ كان أحد أهم دوافع اعترافها باستقلال نور الدين وسلطنته، وإسباغها الشرعية على حكمه: إسقاط

الدولة الفاطمية، وهو ما نجح نور الدين بتحقيقه في سنة 567هـ/1171م، غير أن تفكك دولته إثر وفاته (شوال 569هـ/أيار 1174م) واندلاع الصراع بين أمرائها، هدد بالخطر الحفاظ على منجز إسقاط الدولة الفاطمية، إذ خشيت الخلافة من امتداد هذا الصراع من بلاد الشام إلى مصر تحديداً، الأمر الذي قد يفضي إلى نجاح المحاولات المتكررة لأنصار الدولة الفاطمية، التي لم يمضِ على إسقاطها إلا ثلاث سنوات فقط، لإعادة إحيائها، والتي كانت آخرها، يوم ذاك، محاولتان فاشلتان: أولهما في أواخر سنة 569هـ/1174م، وثانيهما في مطلع سنة 570هـ/1174م[126]، ناهيك عن ورود أخبار تحرك بعض أنصارها أثناء تواجد صلاح الدين في بلاد الشام، وانشغاله بالصراع مع أمراء الدولة النورية فيها[127]. وهو ما دفع الخلافة إلى النظر لعلاقتها بقوى جناحها الغربي من منطلق نفعي بحت، ينحاز إلى مصلحتها دون أن تكبل نفسها بإرث علاقتها التاريخية مع الدولة النورية، إذ أصبحت مصلحة الخلافة وغايتها: قوة متماسكة في مصر تحديداً تضمن عدم نجاح جهود إحياء الدولة الفاطمية فيها، وهو ما صب في صالح صلاح الدين بصورة مبدئية.

ففي الوقت الذي انقسمت فيه الأسرة الزنكية على نفسها فور وفاة نور الدين، إذ سارع ابن أخيه سيف الدين غازي بن قطب الدين مودود (ت 576هـ/1181م) إلى الاستقلال بالموصل والجزيرة الفراتية، واستحوذ أخوه عماد الدين (ت589هـ/1193م) على سنجار ومناطقها، ونشب الصراع بين أمراء الدولة النورية الشاميين في مدينتي حلب ودمشق للوصاية على الملك القاصر الصالح إسماعيل بن نور الدين[128]، لم يواجه صلاح الدين في مصر، أو توابعها، أي حركة تمرد أو انشقاق على سلطته، واستمرت موحدة تحت إدارته، وأسهمت إناطتها بأفراد الأسرة الأيوبية بضمان خضوعها واستتاب أمورها، وهو ما دلل على تماسك الأسرة وتضامنها، حتى حينه على أقل تقدير، وهو ما مكن صلاح الدين من التصدي لمحاولات أنصار الدولة الفاطمية لإحيائها، دون أن يهتز موقفه أو ترتبك إدارته وسياساته إثر وفاة نور الدين.

إلا أن صراع أمراء الدولة النورية الدائر في بلاد الشام، والذي لم يحسم بعد يوم لجوء صلاح الدين إلى الخلافة العباسية، أثار قلق الخلافة فيما يتعلق بمصر على وجه الخصوص، إذ بدأت أحداثه بالتصاعد منذ حصار صلاح الدين الفاشل لمدينة حلب، وبات كل طرف يتمسك بتحقيق أهدافه، فالدولة النورية، وبمعاضدة زنكيي الموصل، تعلن رفضها لأي تواجد أو سلطة لصلاح الدين في بلاد الشام، وتعمل على تحقيق ذلك. في ذات الوقت الذي أبدى فيه صلاح الدين استعداده

للتنازل عن بعض مكتسباته الشامية دون التفريط بجميعها، بعرضه قبول اقتصاره على دمشق فحسب، وهو ما دفع الطرفين للمواجهة العسكرية لحسم الخلاف[129]، مما اضطر صلاح الدين إلى استدعاء جزء من قواته العسكرية من مصر[130]، ليعمد أنصار الدولة الفاطمية إلى انتهاز هذه الفرصة للتحرك، إلا أن نائب صلاح الدين في مصر استطاع القضاء عليهم[131]. الأمر الذي أنذر الخلافة بأن أي اهتزاز لقوة صلاح الدين في الصراع الدائر في الشام سيدفع أنصار الدولة الفاطمية إلى التحرك وبقوة أكبر، مما قد يترتب عليه نجاحهم بإحيائها، وهو ما لن تسمح الخلافة بتحقيقه أبداً، وبخاصة أن تجربتها التاريخية تؤكد لها إمكانية تحقيق ذلك، إذ استطاع السلاجقة أنصار الخلافة العباسية إعادة إحيائها، بعد أن نجحت الدولة الفاطمية بإسقاطها سنة كاملة (450-451هـ/1058-1060م)،[132] وهو ما دفع الخلافة إلى النظر بإيجابية لطلب صلاح الدين حرصاً على تدعيم سلطته وقوته في مصر تحديداً. وتقوى هذا التوجه بإعلان الدولة النورية قبولها بسلطة صلاح الدين في مصر شريطة انسحابه من بلاد الشام[133]، إذ أفصحت بذلك عن اعتقادها المضمر بعجزها عن إسقاطه في مصر، بافتراض قدرتها على هزيمته في الشام، مع ما يحمله هذا الإعلان من اعتراف ضمني بعجزها عن الاستمرار في خدمة المصالح العباسية في المنطقة، وهو ما حرر الخلافة من إرث علاقتها التاريخية بالدولة النورية، وعزر توجهها في الدفاع عن مصالحها في مصر على يد صلاح الدين.

انطلاقاً من كل ما تقدم، وفي ضوء مؤشرات الصراع الدائر في بلاد الشام الدالة على عجز الدولة النورية عن هزيمة صلاح الدين[134]، في ذات الوقت الذي تبين فيه عجزه عن دخول حلب وإخضاعها، قررت الخلافة العباسية الاعتراف باستقلال صلاح الدين عن الدولة النورية، وإسباغ شرعيتها على حكمه، فأرسل له الخليفة المستضيء "تقليداً" لإشهار هذا الاعتراف حفظه لنا السيوطي (ت911هـ/1505م)،[135] دوناً عن غيره من المصادر التي بين أيدينا[136]، وعليه سيكون اعتمادنا في عرض رؤية الخلافة للعلاقة بينها وبين الدولة الأيوبية الناشئة، والشروط الناظمة لها.

اعترفت الخلافة العباسية باستقلال صلاح الدين في المناطق التي كان يسيطر عليها فعلياً فحسب، فجاء في تقليد الخلافة: "قد قلدك أمير المؤمنين البلاد المصرية واليمنية غوراً ونجداً، وما اشتملت عليه رعية وجنداً، وأضاف إليها بلاد الشام وما تحتوي عليه من المدن الممدنة والمراكز المحصنة، مستثنياً منها ما هو بيد نور الدين إسماعيل بن نور الدين محمود رحمه الله وهو حلب وأعمالها"[137].

وجاء اعتراف الخلافة بصلاح الدين سلطاناً بكافة المميزات العباسية، فأصدر له الخليفة كتاب "تقليد"، وأرسل له "خلعة" سلطانية، ولقبه بـ "الملك الناصر السيد الأجل الكبير العالم العادل المجاهد المرابط صلاح الدين أبو المظفر يوسف بن أيوب"[138]. وجاء في كتاب التقليد: "وقد قرن تقليدك هذا بخلعة تكون لك في الإسلام شعاراً، وفي الرسم فخاراً، ...، ثم إنك خُوطبت بالمَلِك، وذلك خطاب يقضي لصدرك بالإنشراح، ولأملك بالانفساح، ...، وهذه الثلاثة المشار إليها هي التي تكمل بها أقسام السيادة، فإذا صارت إليك فانصب لها يوماً يكون في الأيام كريم الأنساب، واجعله لها عيداً، وقل: هذا عيد الخلعة والتقليد والخطاب"[139].

حددت الخلافة الأسس التي أقامت عليها شرعية سلطنة صلاح الدين، والتي أولها: موالاة الخلافة، ونصرها على مخالفيها، فجاء في كتاب التقليد: "أنت الذي نستكفي فتكون للدولة [العباسية] سهمها الصائب، وشهابها الثاقب، وكنزها الذي تذهب الكنوز وليس بذاهب، شوركت في الولاء بعقيدة الإضمار فلم تشارَك في عزمك الذي انتصر للدولة فكان له بسطة الانتصار"[140]. وثانيها دوره في إسقاط الدولة الفاطمية، فجاء في كتاب التقليد: "وقد كفاك في المساعي انك كفيتَ الخلافة أمر منازعيها، وطمستَ على الدعوة الكاذبة التي كانت تدعيها، ...، فقمتَ أنت في وجه باطله حتى قَعَدَ، ...، فأي مقامك يعترف الإسلام بسبقه، أم أيهما يقوم بأداء حقه"[141]. أما ثالث هذه الأسس فجهاد الفرنجة في بلاد الشام براً وبحراً، والسعي الدؤوب لتحرير ما اغتصبوه من أرض الإسلام، وبالذات مدينة بيت المقدس، فجاء في كتاب التقليد: "قد علمتَ أن العدو هو جارك الأدنى، ...، ولا عذر لك في ترك جهاده بنفسك ومالك إذ قامت لغيرك الأعذار، وأمير المؤمنين لا يرضى منك، ...، [إلا] أن تقصد البلاد التي في يده، ...، وعلى الخصوص: البيت المقدس، فإنه؛ بلاد الإسلام القديم، وأخو البيت الحرام في شرف التعظيم، والذي توجهت إليه الوجوه من قبل بالسجود والتسليم، ...، فانهض إليه نهضة متوغل"[142].

وعلى الرغم من أن الخلافة اعترفت باستقلال صلاح الدين وسلطنته، إلا أن اعترافها جاء دون طموحه، ومكبلاً له بشروط الخلافة وقيودها من جهة، ومنبئاً عن نظرة الخلافة لدولته وتوجساتها منها، وعن مخططاتها المستقبلية لجناحها الغربي من جهة أخرى.

فقد كان طلب صلاح الدين من الخلافة الاعتراف باستقلاله وسلطنته على "مصر، والمغرب، واليمن والشام، وكل ما تشتمل عليه الولاية النورية"[143]، الأمر الذي يعني اعتراف الخلافة بإسقاط الدولة النورية، وإحلال دولة صلاحية/أيوبية مكانها، غير أن الخلافة لم تستجب لطلب صلاح الدين هذا، وإنما استثنت الدولة النورية، التي انكمشت حدودها إلى نقطة انطلاقها، في "حلب وأعمالها"، وألزمته احترام استقلالها بحدودها التي حددتها، وبعدم انتهاج سياسة عدائية ضدها، فجاء في كتاب التقليد: "قد قلدك أمير المؤمنين البلاد المصرية واليمنية، ...، وأضاف إليها بلاد الشام، ...، مستثنياً منها ما هو بيد نور الدين إسماعيل بن نور الدين محمود رحمه الله، وهو حلب وأعمالها، ...، فليكن له منك جار يدنو منه وداداً كما دنا أرضاً، وتصبح، وهو، له كالبنيان يشد بعضه بعضاً"[144].

ترتب على صيانة الخلافة العباسية لوجود الدولة النورية واستقلالها في حلب عدم انفراد صلاح الدين بالسلطنة في جناحها الغربي، كشأن نور الدين من قبل، إذ اعترفت الخلافة بذلك بسلطنتين فيه: السلطنة النورية في حلب، والسلطنة الصلاحية/الأيوبية في بقية بلاد الشام ومصر، وهو الأمر الذي عُدّ مؤشراً على استمرار ثقتها بالدولة النورية واحتضانها لها، وهو ما تأكد بدفاعها عن الدولة النورية التي هاجمها صلاح الدين عند مراسلته للخلافة، بدفاعها عن نور الدين وشرعيته، وإقرارها لمنجزاته، وتأكيدها استمرار دولته بإضفاء حمايتها الشرعية على وريثه القاصر الملك الصالح إسماعيل، وهو ما يتضح من تبريرها استثناء حلب وأعمالها من البلاد التي اعترفت بسلطنة صلاح الدين عليها، إذ جاء في كتاب تقليده: "مستثنياً منها ما هو بيد نور الدين إسماعيل بن نور الدين محمود، رحمه الله، وهو حلب وأعمالها، فقد مضى أبوه عن آثار في الإسلام ترفع ذكره في الذاكرين، وتخلفه في عقبه من الغابرين، وولده هذا قد هذبته الفطرة في القول والعمل، وليست هذه الربوة إلا من ذلك الجبل"[145]. وهو ما يبين لنا أن الخلافة، رغم اعترافها باستقلال صلاح الدين وسلطنته، رفضت إضفاء الشرعية والمصداقية على ادعاءاته، وهو ما عزز قوة اعتقاد الكثيرين بتمرده وانقلابه على السلطنة النورية صاحبة الشرعية الأساسية في جناح الخلافة الغربي[146]، الأمر الذي أسهم في إضعاف قوة خطابه الإعلامي، حتى بعد اعتراف الخلافة باستقلاله، مما دفعه إلى تصعيد حملته على نور الدين، لتطال هذه المرة قوة شخصيته واستقلاليته، وكفاءة إدارته لدولته، وتحديد أهدافها وسياساتها، وهو ما تمثل بادعاء صلاح الدين نسبة الفضل في تولي نور الدين الحكم في حلب بعد مقتل والده في سنة 541هـ/1146م، وإدارة دولته وتوجيهها، إلى أسد الدين شيركوه، عم صلاح الدين[147]، مما يعني إعادة تأكيده لادعاء تجيير منجزات نور الدين إلى البيت

الأيوبي، إذ غدا نور الدين مجرد واجهة للأيوبيين لتحقيق ما ادعاه صلاح الدين لهم من منجزات خدمت الخلافة والأمة، وهو ما دلل على شعور صلاح الدين بالحرج السياسي والإعلامي من موقف الخلافة هذا.

كانت الخلافة تتعمد التأثير على صورة صلاح الدين والتأثير بها على قوته، بل أنها سعت، ضمن جملة أهدافها، بالإبقاء على السلطنة النورية إلى إحراجه شرعياً، لتذكير الناس دوماً "بتمرده" وانقلابه على السلطة الشرعية في جناحها الغربي، وانتزاعه السيادة من يد أصحاب الفضل عليه، وتعريضه الوحدة التي أرساها نور للخطر تحقيقاً لطموحه وآماله، وهي صورة وصمت مسيرة صلاح الدين بالفعل حتى استطاع تحطيمها بإعادته للوحدة الإسلامية، وانتصاره على الفرنجة في معركة حطين سنة 583هـ/1187م، وتحرير مدينة بيت المقدس، وغيرها من مدن بلاد الشام، وهو ما يتضح بقول السبكي (ت771هـ/1369م): أن ما نقمه الناس، آنذاك، على صلاح الدين الإساءة "إلى ولد نور الدين، وهو ابن مخدومه الذي أنشأه وأحسن إليه، وقيامه على بيت المُلك والعز قَبْلَهُ، ...، غير أن الحال بالآخرة تبين أن الله قد أراد إعزاز دينه على يد هذا الرجل، وأنه لا يتم للمسلمين أمر بدون سلطان قاهر قادر على استئصال شأفة الفرنجة في ذلك الوقت، يجتمع عليه المسلمون ولا تتفرق عنه كلمتهم، ويكون هو في نفسه جديراً بذلك، وأبى الله أن يكون في ذلك العصر إلا صلاح الدين"[148]. وقد كان صلاح الدين يستشعر هذا الإحراج الشرعي، ويدرك خطورته على سلطنته الناشئة، وهو ما دفعه إلى مراسلة الخلافة للسماح له بضم حلب بعد وفاة الملك الصالح في سنة 577هـ/1181م، وعدم إضفاء الشرعية على انتقالها للفرع الزنكي في الموصل، فقال: "ومتى استمرت المشاركة في الشام أفضت إلى ضعف التوحد وقوة الإشراك، وترامت إلى أخطار تعجز عنها خواطر الاستدراك".[149]

غير أن الخلافة كانت تتعمد، يوم اعترافها بسلطنة صلاح الدين، استمرارية هذه "المشاركة في الشام"، وتحرص على تحصينها وتدعيمها، إذا "كانت تعمل [من خلالها] على عدم زيادة قوة صلاح الدين خوفاً منه"[150]، لتوجسها من طموحه وتطلعاته المستقبلية، وهو ما رصدته الخلافة منذ أيام نور الدين، إذ عمد صلاح الدين إلى محاولة التقرب من الخلافة والتماس اعترافها باستقلاله في مصر فور إسقاط الدولة الفاطمية في سنة 567هـ/1171م،[151] إلا أن الخلافة لم تستجب لطلبه وأهملت الرد عليه.[152] غير أن صلاح استمر بمراسلته إياها في أعقاب ذلك بما يقوم به من جهود

وفتوحات لخدمة الخلافة وإعلاء شأنها[153]، في سعي دؤوب إلى تدشين علاقة مباشرة بينه وبينها، إلا أن الخلافة لم تستجب مطلقاً لمحاولاته المتكررة، واستمرت ترى بنور الدين رجلها الوحيد في جناحها الغربي، حتى أنها عندما قررت تكريم صلاح الدين لتنفيذه قرار نور الدين بإسقاط الدولة الفاطمية تعمدت إمرار هذا التكريم عن طريق نور الدين، ولم تقم بتكريم صلاح الدين مباشرة[154]، وقد اتضح موقف الخلافة هذا لصلاح الدين حتى أنه عندما راسلها لنيل اعترافها باستقلاله في سنة 570هـ/1175م، أكد أنه حان الوقت أن "تُرفع دونه الحجب المعترضة، وتُرسل إليه السحب المروّضة"[155].

وضاعفت السياسة التي انتهجها صلاح الدين في صراعه مع الدولة النورية من هواجس الخلافة وتخوفها منه، إذ ثبت للخلافة اعتماده سياسية ظاهرية معلنة تخالف ما يبطنه من أهداف ومساعٍ بغية الوصول إلى مبتغاه، وهو ما لاح بتدخله في بلاد الشام تحت ستار الشرعية النورية، رغم علم الخلافة وتيقنها، لما سبق من مراسلاته إليها، سعيه للاستقلال منذ أيام نور الدين، بل إن ما قام به صلاح الدين من الاستمرار في التأكيد على دفاعه عن الشرعية النورية والملك الصالح في ذات الوقت الذي راسل به الخلافة للاعتراف باستقلاله وسلطنته وإسقاط الدولة النورية، غذّى مخاوف الخلافة وتوجسها منه.

أضف إلى ذلك أن ما قام به صلاح الدين عند مراسلته للخلافة من هجوم على نور الدين، وتجريده من جميع إنجازاته، وسعيه لطمس خدماته للخلافة، وتجييره إياها للبيت الأيوبي، وبالذات فضله في إسقاط الدولة الفاطمية، وادعائه إياه لنفسه، أثار حفيظة الخلافة، إذ كان هذا الادعاء، ومخالفته للواقع التاريخي، يصطدم بشكوى الخلافة ذاتها من موقف صلاح من إسقاط الدولة الفاطمية، إذ كانت الخلافة تلح على نور الدين منذ عام 564هـ/1169م بتنفيذ ذلك، إلا أن صلاح الدين هو من أظهر التردد في هذه الخطوة[156]، وبقي على موقفه رغم تكرار مراسلة كل من الخليفة المستنجد بالله وابنه الخليفة المستضيء من بعده لنور الدين في هذا الصدد، وهو ما أحرج نور الدين مع الخلافة، وأزّم التوتر بينه وبين صلاح الدين، حتى "أفضى به الأمر إلى أنه اتهم صلاح الدين، وشنّع عليه بسببه، وأكثر القول في ذلك" كما يقول المؤرخ ابن أبي طيء[157]، مما دفع صلاح الدين لتنفيذ ذلك[158]، مبرراً تأخره في الإقدام على ذلك لحين ضمانه نجاح سياساته وخطواته الهادفة إلى إضعاف الدولة الفاطمية وتجريدها من عناصر قوتها، ليسهل عليه تنفيذ قرار

إسقاطها[159]، في حين هاجمه بعض خصومه متهمين إياه بعدم الجدية في إسقاط الدولة الفاطمية للاحتماء بها أمام الدولة النورية حرصاً منه على السلطة[160].

يبدو أن الخلافة تبنت رأي خصوم صلاح الدين ورصدت بصنيعه هذا مؤشراً جدياً وخطيراً على تقديمه مصالحه الخاصة على مصالحها، بعكس نور الدين الذي جمع بين المصلحتين، ولم يُظهر معارضة في تنفيذ أوامر الخلافة وتحقيق مصالحها. وهو ما دفع الخلافة إلى تشريع "المشاركة في الشام" وتدعيمها بإضفاء حمايتها على الدولة النورية في حلب، وتأكيد استقلالها لإعدادها للوقوف مستقبلاً أمام صلاح الدين وطموحاته التوسعية، أو للضغط عليه لصالح الخلافة، ويتضح هذا التوجه في كتاب التقليد ذاته، إذ جاء فيه: "قد قلدك أمير المؤمنين: البلاد المصرية واليمنية،...، وأضاف إليها بلاد الشام،...، مستثنياً منها ما هو بيد نور الدين إسماعيل بن نور الدين محمود، رحمه الله، وهو حلب وأعمالها".[161] إذ يتضح من نص التقليد، والذي صيغ بحرص شديد، وانتقيت عباراته وألفاظه بعناية لتحقيق رؤية الخلافة، ومخططاتها المستقبلية في المنطقة، أن الخلافة استخدمت لاعترافها بسلطنة صلاح الدين مصطلحين لكل منهما دلالته الخاص؛ الأول: التقليد "قد قلدك أمير المؤمنين: البلاد المصرية واليمنية"، والذي يعني اعتراف الخلافة بسلطته على الأقاليم المسماة، ومنه اشتق تعبير أو مصطلح "كتاب التقليد" الذي كانت تصدره الخلافة لمن تعترف بسلطته من الحكام. والثاني: الإضافة "وأضاف إليها بلاد الشام". فهل قصدت به الخلافة إلحاق بلاد الشام بسلطته بشكل مؤقت لا دائم، لتستردها الخلافة متى شاءت، وتعهد بها إلى غيره؟

يبدو أن الخلافة لم تعترف بسلطة دائمة لصلاح الدين على بلاد الشام، وأنها تعمدت استخدام مصطلح "الإضافة" لتأكيد هذا المعنى، وإلا لكانت استخدمت صيغة "قد قلدك أمير المؤمنين: البلاد المصرية واليمنية والشامية،...، مستثنياً منها ما هو بيد نور الدين إسماعيل بن نور الدين محمود، رحمه الله، وهو حلب وأعمالها". والذي يؤكد لنا ذلك أن الخليفة المستضيء أرسل لصلاح الدين خلع الاعتراف بسلطنته ومن ضمنها: سيفٌ واحدٌ فقط،[162] في حين كان قد أرسل هو ذاته لنور الدين عند اعترافه بسلطنته على بلاد الشام ومصر في سنة 567هـ/1171م "سيفين: قلّده سيفاً للشام وسيفاً لمصر"[163] تأكيداً لـ"الجمع له بين البلادين"،[164] بعد أن كانت الخلافة قد أرسلت له سيفاً واحداً فحسب عند اعترافها بسلطنته على بلاد الشام في سنة 549هـ/1154م.[165] مما يوضح أن الخلافة اعترفت بسلطنة نور الدين على مصر والشام في سنة 567هـ/1171م، في حين كان اعترافها

بسلطنة صلاح الدين في سنة 570هـ/1175م مقتصراً على مصر فحسب، وعهدت له بإدارة الشام بصورة مؤقتة.

ويظهر أن الخلافة العباسية كانت ترنو بسياستها باحتضان الدولة النورية في حلب وضمان استقلالها إلى إعدادها للوقوف مستقبلاً أمام صلاح الدين، وتتحين الوقت الذي يشتد فيه عود الملك الصالح لإعادة تقليده بلاد الشام بأسرها. وهو ما يعكس ثقتها المطلقة بالدولة النورية، وتوجسها من صلاح الدين وطموحه التوسعي، عامدة حتى ذلك الوقت إلى استثمار قوة صلاح الدين، وربما توجيهها، ضد الفرنجة، بتكليفه بجهادهم براً وبحراً، كما نص عليه كتاب التقليد.[166] غير أن مشروع الخلافة ومخططها هذا أصيب بانتكاسة كبرى حالت دون تنفيذه، إذ توفي الملك الصالح فجأة في سنة 577هـ/1181م، وعمره 19 عاماً.[167] وهو ما يطرح التساؤل حول العلاقة بين موته وتوقيته مع مشروع الخلافة وما تضمنه كتاب تقليد صلاح الدين؟

أكد المؤرخ ابن أبي طيء أن الملك الصالح مات مسموماً، وأن من اتُّهم بسمه احد اثنين: الأول: الأمير علم الدين سليمان بن جندر (ت587هـ/1191م)،[168] والذي أصبح أحد كبار أمراء صلاح الدين، ومستشاره ومحل ثقته.[169] والثاني: ياقوت الأسدي،[170] والذي يظهر أنه أحد مماليك أسد الدين شيركوه. وقد توفي الملك الصالح في الوقت الذي انتهت فيه مرحلة الوصاية عليه، وشرع بالإمساك بزمام السلطة التي أُعِد لها إعداداً حسناً، إذ " كان قد ربي أحسن تربية، وكان ديّناً عفيفاً ورعاً كريماً، محبوباً إلى الرعية لعدله وحسن طريقته ولين جانبه".[171]

ويبدو أن الملك الصالح كان مطلعاً على مشروع الخلافة ومخططها بإعادة بلاد الشام إلى سلطنته، وهو ما يلوح بقوله: "إن صلاح الدين قد تغلب على عامة بلاد الشام سوى ما بيدي".[172] لذا فقد كان يطمح لاستعادتها منه[173] حتى إنه أظهر تمسكه بتحقيق ذلك عند إحساسه بدنو أجله، إذ أوصى بحلب وأعمالها إلى ابن عمه عز الدين مسعود، حاكم الموصل والجزيرة الفراتية، لحمايتها من صلاح الدين من جهة،[174] وضمان تنفيذ مخطط استعادة الشام منه من جهة أخرى، وهو ما اتضح بانتفاض عدة مناطق شامية، أبرزها مدينة حماة، ضد سلطة صلاح الدين عند وصول عز الدين مسعود إلى حلب، مما اضطر قوات صلاح الدين إلى الانسحاب من بعض المناطق، في ذات الوقت الذي طالب الجيش النوري "عز الدين بقصد دمشق وأطمعوه فيها وفي غيرها من مدن بلاد الشام، واعلموه محبة أهلها له ولأهل بيته"،[175] وهو ما يشير إلى خطة معدة وخطاب إعلامي

اعتمده الملك الصالح لتهيئة جيشه وأهالي المدن الشامية لاستعادة سلطنته على بلاد الشام بأسرها. غير أن تردد زنكيي الموصل وتقاعسهم عن تنفيذ ذلك، وتخاذلهم في مواجهة صلاح الدين أدى إلى نجاحه في مواجهتهم، وضمه لحلب وأعمالها إلى سلطنته في سنة 579هـ/1183م،[176] رغم معارضة أهلها لذلك،[177] وهو ما مكّن صلاح الدين من التخلص من "المشاركة في الشام" التي استشعر خطرها، وشكا للخلافة منها،[178] وفوّت على الخلافة استخدامها ضده، وهو ما أعلنه صلاح الدين صراحة، إذ قال بعد دخوله حلب: "والله ما سُررتُ بفتح مدينة كسُروري بفتح هذه المدينة، والآن تبيّنتُ أنني أملك البلاد، وعلمتُ أن مُلكي قد إستقرَ وثبتَ".[179]

وفي الوقت الذي كانت فيه الخلافة تعمل على إعداد الدولة النورية للوقوف أمام صلاح الدين، سعت إلى ضرب وحدة البيت الأيوبي وتكاتفه خلفه، وإشغاله بتنافس اسري على السلطة، وتهديده ضمناً بتوفر البديل "الأيوبي" له بنظر الخلافة، وهو ما اتضح في كتاب التقليد وسياسة الخلافة في أعقابه، إذ عمدت الخلافة إلى تهديد صلاح الدين صراحة في كتاب تقليده، وهو سابقة في كتب تقليد الحكام الصادرة عنها، إذ جاء فيه: "إياك أن تنظر إلى سعيك نظر الإعجاب، فتقول: هذه بلادنا افتتحتُها بعد أن أضرب عنها كثير من الأضراب، ولكن اعلم أن الأرض لله ولرسوله ثم لخليفته من بعده، ولا منة للعبد بإسلامه، بل المنة لله بهداية عبده".[180] ولهذا عمدت الخلافة ضمن هذا السياق إلى اصطناع الأمراء الأيوبيين الطامحين بالسلطة، وأبرزهم ابن عم صلاح الدين: الأمير ناصر الدين محمد بن أسد الدين شيركوه (ت581هـ/1186م)،[181] والذي كان صلاح الدين "يخافه لأنه كان يدعي انه أحق بالمُلك منه"،[182] بحجة انه الابن الوحيد لـ "مؤسس سلطة الأيوبيين" أسد الدين شيركوه، والأحق بوراثته من صلاح الدين.[183] وهو ما اتضح عندما أرسلت الخلافة الخلع والتشريفات إلى صلاح الدين عند اعترافها باستقلاله وسلطنته، ففي ذات اليوم "أفيض على ناصر الدين بن شيركوه، ابن عم السلطان، تشريف مقارب للتشريف السلطاني، وخص من الديوان العزيز بالتفضيل والتمييز".[184] وهو ما مثل تهديداً جديّاً وقوياً لصلاح الدين، ولعل ذلك ما ضاعف خوفه منه، خاصة أن احتضان الخلافة له أبقى على جذوة الطموح في نفسه، حتى إنه عمد إلى استغلال مرض صلاح الدين الشديد في سنة 581هـ/1185م للاتفاق مع أهالي مدينة دمشق لتولي حكمها عند موت صلاح الدين، إلا أن ناصر الدين توفي فجأة في ذات العام، مسموماً على ما أشيع آنذاك.[185]

كما سعت الخلافة إلى اصطناع الأمير تورانشاه بن أيوب (ت576هـ/1180م)، الأخ الأكبر لصلاح الدين،[186] وهو ما يتضح بما أقدمت عليه في سنة 574هـ/1178م عندما أرسلت خلعاً لصلاح الدين، ففي اليوم ذاته "خُلع أيضاً على أخيه توران شاه، ولقب بمُصطفى أمير المؤمنين"،[187] إذ يبدو أن الخلافة أرادت تهديد صلاح الدين بأخيه الأكبر، الإشغاله بالتصدي لمطامعه بالسلطة،[188] إذ "كان في نفسه من المُلك، ويرى انه أحق به من صلاح الدين. وكانت تبدو منه كلمات في حال سُكره، فأبعده صلاح الدين إلى اليمن [في سنة 569هـ/1174م]،...، ولم تطب له، وكان في قلبه من مُلك الشام، فعاد إلى الشام [في سنة 571هـ/1176م] على مضض من صلاح الدين، فأعطاه بعلبك [في سنة 574هـ/1178م]، فبلغ صلاح الدين عنه أشياء فخاف منه فأبعده إلى الإسكندرية" في ذات العام، فأقام بها حتى وفاته.[189] ويبدو أن توجه الخلافة هذا أصبح معروفاً بين أبناء البيت الأيوبي، مما أسهم في إيقاظ طموح السلطة عند العديد منهم كأخي صلاح الدين: الملك العادل وابن أخيه الملك المظفر تقي الدين عمر (ت587هـ/1191م)، إذ سعى كل منهما بصورة واضحة لاستغلال مرض صلاح الدين في سنة 581هـ/1185م للاستيلاء على السلطة، وهو ما دفع صلاح الدين بعد شفائه من مرضه إلى اتخاذ عدة خطوات لضمان وراثة أبنائه له دون غيرهم من أفراد البيت الأيوبي.[190]

كما حرصت الخلافة، في ضوء توجسها من صلاح الدين، واعتقادها تقديمه لمصالحه الخاصة على مصالحها، على تكبيل سياساته بإلزامه تنفيذ أوامرها وتوجيهاتها إليه، فجاء في كتاب التقليد: "وما أطلنا لك القول في هذه الوصية إلا إعلاماً بأنها من المهم الذي يُستقبل ولا يُستدبر، ويُستكثر منه ولا يستكبر"،[191] "فتصفح ما سطرناه لك من هذه الأساطير التي هي عزائم مبرمات، بل آيات محكمات، وتحبب إلى الله وإلى أمير المؤمنين باقتفاء كتابها".[192] مهددة إياه صراحة بإبطال شرعيته حال مخالفته لأمر الخلافة وتوجيهها، أو عدم توريثها لأبنائه من بعده، فجاء في كتاب التقليد: "إياك أن تنظر إلى سعيك نظر الإعجاب، فتقول: هذه بلادنا افتتحتها بعد أن أضرب عنها كثير من الأضراب، ولكن اعلم أن الأرض لله ولرسوله ثم لخليفته من بعده، ولا منة للعبد بإسلامه، بل المنة لله بهداية عبده".[193] "وابنِ لك بها مجداً يبقى في عقبك، إذ أصيبت البيوت في أعقابها".[194]

بادرت الخلافة، وقد اعتقدت يوم ذاك إحكامها للموازنة بين تحقيق مصالحها الآنية على يد صلاح الدين وتوجساتها المستقبلية منه، إلى إرسال اعترافها بسلطنته واستقلاله عن الدولة النورية والمتمثل بكتاب التقليد والخلع والتشريفات إلى صلاح الدين في بلاد الشام، حيث كان آنذاك منهمكاً طيلة شهري رجب وشعبان سنة 570هـ/كانون ثاني وشباط 1175م بتصفية الجيوب النورية في حمص وبعلبك، في إطار استعداداته للمواجهة المرتقبة مع الجيشين الزنكي والنوري. في ذات الوقت الذي كان ينتظر فيه رد الخلافة على طلبه الذي تقدم به إليها للاعتراف باستقلاله وإسباغها الشرعية على حكمه، لتقوية موقفه في الصراع مع الدولة النورية، غير أنه اضطر لمواجهة الجيشين قبل وصول رد الخلافة إليه، واستطاع الانتصار عليهما في معركة قرون حماة في 19 رمضان سنة 570هـ/12 نيسان 1175م، ثم توجه من فوره إلى محاصرة مدينة حلب للمرة الثانية.[195]

كانت معركة قرون حماة معركة حاسمة في الصراع بين صلاح الدين والدولة النورية، إذ ثبتت سلطته في بلاد الشام ورسختها عملياً، وهو ما دفع بعض المؤرخين للقول أن صلاح الدين بادر فور انتصاره فيها إلى إعلان استقلاله عن الدولة النورية، و"قطع حينئذ خطبة الملك الصالح بن نور الدين، وأزال اسمه عن السكة في بلاده".[196] غير أن المؤرخين المعاصرين لا يذكرون هذه المسألة أبداً،[197] رغم أهمية هذه الخطوة لو كانت قد نفذت فعلاً، ناهيك أن المؤرخ ابن أبي طيء، وغيره من المؤرخين، يؤكدون استمرار صلاح الدين بإظهار تبعيته للدولة النورية حتى انسحابه عن الحصار الثاني لمدينة حلب في شهر شوال 570هـ/أيار 1175م،[198] وهو المرجح لتوافقه مع الواقع السياسي وظروف صلاح الدين آنذاك.

ذلك أن صلاح الدين، رغم انتصاره في قرون حماة، لم يكن قادراً على إعلان استقلاله دون موافقة الخلافة وإسباغها الشرعية على حكمه، وإلا لكان قد بادر لذلك منذ بدء صراعه مع الدولة النورية، إذ إن ذلك سيسفر عن تخليه عن الشرعية النورية، التي يحتمي بها، دون أن يكتسب الشرعية العباسية عوضاً عنها، الأمر الذي سيؤكد للكثيرين صحة ادعاءات خصومه من أمراء الدولة النورية، مما سيؤلب عليه الرأي العام في عموم بلاد الشام لا في شمالها فحسب. ناهيك عن مخاطر استفزاز الخلافة العباسية قبل اعترافها هي بذلك، مما قد يحملها على إعلان انحيازها للدولة النورية، الأمر الذي سيضاعف من التحديات أمام صلاح الدين، في الوقت الذي يسعى فيه للوصول إلى مبتغاه بأقل الخسائر سياسياً وإعلامياً وعسكرياً، لذا فقد اثر التريث في الإقدام على هذه الخطوة

لحين وصول رد الخلافة إليه، وهو ما سيمكنه من إعلان استقلاله إذا كان رد الخلافة ايجابياً، في حين يمكنه من معاودة مخاطبة الخلافة، وبذل مزيد من الجهود لإقناعها، إذا كان ردها سلبياً، محتمياً بغضون ذلك كله بالشرعية النورية.

ولهذا توجه صلاح الدين فور انتصاره في قرون حماة إلى حصار مدينة حلب، رغم تيقنه من عدم قدرته على إخضاعها، لاستثمار انتصاره لإجبار الدولة النورية على تقديم التنازل بحملها على إضفاء الشرعية عليه، والاعتراف بسلطته على المناطق التي حازها أثناء الصراع معها، وهو ما نجح بتحقيقه، إذ تم الاتفاق بينهما على الاعتراف بسلطته على الجزء الذي سيطر عليه من بلاد الشام، وإضفاء الشرعية عليه بوصفه تابعاً للملك الصالح ونائباً عنه فيها، وتم توثيق هذا الاتفاق كتابة، قال المؤرخ ابن أبي طيء: أن صلاح الدين "حلف على نسخة رأيتُها، وعليها خطه. قال: وكان في جملة اليمين انه متى قصد الملكَ الصالح عدوٌ حضرَ بنفسه وجيوشه ودافع عنه. وألا يغير الدعاء له من جميع منابر البلاد التي تحت يد السلطان!! وولايته وولاية أصحابه، وان تكون السكة باسمه"، وفي إثر ذلك رفع حصاره عن حلب، وتوجه نحو مدينة دمشق.[199]

وفي الطريق إلى دمشق وأثناء وجود صلاح الدين في مدينة حماة، وصل رسل الخلافة إليه في منتصف شهر شوال 570هـ/أيار1175م حاملين معهم اعتراف الخلافة العباسية باستقلاله وسلطنته، وكتاب التقليد وخلعه، فبادر صلاح الدين عندها إلى إعلان استقلاله عن الدولة النورية، وإشهار اعتراف الخلافة بسلطنته،[200] وإسباغها الشرعية على استقلاله وحكمه في المناطق التي تحت سيطرته، لتبدأ مرحلة جديدة بعلاقته بالخلافة العباسية من جهة، والدولة النورية وغيرها من القوى الإسلامية، وغير الإسلامية، من جهة أخرى،[201] إذ كان التقليد الذي بعثته الخلافة دون طموحه بالانفراد بالسلطنة على كامل جناحها الغربي، ومقيداً له بتنفيذ أوامرها وتوجيهاتها إليه، ومهدداً إياه بخططها المستقبلية للمنطقة بالصورة التي جليناها أعلاه.

النتائج:

توصل البحث إلى العديد من النتائج، والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

- أدت وفاة نور الدين إلى اندلاع التنافس والصراع بين أمراء دولته الشاميين للوصاية على ابنه القاصر الملك الصالح إسماعيل، مما أدى إلى تخاذلهم أمام الفرنجة، وتغاضيهم عن استقلال

الجزيرة الفراتية، الأمر الذي اعترض عليه صلاح الدين، والي مصر، وأعلن تدخله في بلاد الشام تحت مظلة الدفاع عن الشرعية النورية، للحفاظ على وحدة الدولة ومسيرتها الجهادية.

- سارع خصوم صلاح الدين من الأمراء الشاميين إلى اتهامه بالسعي للاستيلاء على السلطة، والاستقلال عن الدولة النورية، وهو الادعاء الذي أوقف بالفعل تقدم صلاح الدين عند أسوار حلب، بعد أن خرج الملك الصالح ليعلن على الملأ نزعه للشرعية النورية عن صلاح الدين وتدخله الشامي، الأمر الذي ادى اضعف موقفه سياسياً وإعلامياً، وبدأ يضغط عليه ميدانياً، مما دفعه إلى مراسلة الخلافة العباسية للاعتراف باستقلاله وإضفاء الشرعية العباسية عليه.

- طلب صلاح الدين من الخلافة العباسية اعترافها بإسقاط الدولة النورية، وقيام دولة أيوبية بديلاً عنها، وأقدم بغية إقناعها بمطلبه، لإدراكه لخصوصية العلاقة وتاريخها بين الخلافة العباسية والدولة النورية، على ضرب الأسس الشرعية التي قامت عليها الدولة النورية، بتجيير منجزتها التاريخية إلى البيت الأيوبي، وطمس أي دور أو فضل لنور الدين بتحقيقها، وخاصة إسقاط الدولة الفاطمية، وحمله لواء الجهاد ضد الفرنجة وتحرير ما اغتصبوه من أرض إسلامية، ومناصرة الخلافة العباسية وتأييدها.

- اعترفت الخلافة العباسية باستقلال صلاح الدين وسلطنته، بكافة المميزات العباسية، في المناطق التي كان يسيطر عليها فعلياً فحسب، لا اقتناعاً بادعاءاته ومبرراته، وإنما انطلاقاً من حاجتها إلى قوة متماسكة في مصر تضمن عدم نجاح المحاولات المتكررة لأنصار الدولة الفاطمية، التي لم يمضِ على إسقاطها إلا ثلاث سنوات فقط، لإعادة إحيائها.

- كان اعتراف الخلافة العباسية باستقلال صلاح الدين وسلطنته دون طموحه، ومكبلاً له بشروط الخلافة وقيودها، ومنبئاً عن نظرة الخلافة لدولته وتوجساتها منها، وعن مخططاتها المستقبلية لجناحها الغربي. إذ حرصت على تكبيل سياساته بإلزامه تنفيذ أوامرها وتوجيهاتها إليه، وبدأت بإعداد الدولة النورية للوقوف أمامه، في ذات الوقت الذي سعت فيه إلى ضرب وحدة البيت الأيوبي وتكاتفه خلفه، وإشغاله بتنافس اسري على السلطة.

الهوامش

(1) انظر عن نور الدين ودولته: ابن عساكر، علي بن الحسن (ت571هـ/1175م)، **تاريخ مدينة دمشق**، 80ج، تحقيق: عمر العمروي، دار الفكر، بيروت، ط1، 1997م، ج57، ص 118 وما بعدها. سيشار إليه: ابن عساكر، تاريخ دمشق؛ ابن الأثير، علي بن محمد (ت630هـ/1232م)، **التاريخ الباهر في الدولة الأتابكية**، تحقيق: عبد القادر طليمات، دار الكتب الحديثة، القاهرة، د.ت، ص 86 وما بعدها. سيشار إليه: ابن الأثير، الباهر؛ أبو شامة، عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي (ت665هـ/1266م)، **الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية**، 5ج، تحقيق: إبراهيم الزيبق، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1997م، ج2، ص31 وما بعدها، 167 وما بعدها. سيشار إليه: أبو شامة، الروضتين.

(2) انظر رسالة نور الدين إلى الخلافة العباسية بهذا الصدد عند: ابن واصل، محمد بن سالم (ت679هـ/1280م)، **مفرج الكروب في أخبار بني أيوب**، 5ج، تحقيق: حسين محمد ربيع، القاهرة، د.ت، ج1، ص235، سيشار إليه: ابن واصل، **مفرج الكروب**.

(3) ابن العديم، عمر بن أحمد (ت660هـ/1261م)، **زبدة الحلب من تاريخ حلب**، تحقيق: خليل منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1996م، ص359. سيشار إليه: ابن العديم، زبدة الحلب؛ الحياري، مصطفى، **صلاح الدين القائد وعصره**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1994م، ص182. سيشار إليه: الحياري، صلاح الدين.

(4) ابن الأثير، **الباهر**، ص175؛ ابن واصل، **مفرج الكروب**، ج2، ص5-6.

(5) **انظر في أمراء الشام وانقساماتهم واختلاف وجهات نظرهم وصراعهم الداخلي**: الحياري، **صلاح الدين**، ص182 وما بعدها؛ نوري، دريد، **سياسة صلاح الدين الأيوبي في بلاد مصر والشام والجزيرة**، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1976، ص119 وما بعدها. سيشار إليه: نوري، سياسة صلاح الدين.

(6) الحياري، **صلاح الدين**، ص182-183.

(7) ابن الأثير، **الباهر**، ص175؛ ابن واصل، **مفرج الكروب**، ج2، ص6.

(8) أبو شامة، **الروضتين**، ج2، ص318. وانظر أيضاً: البنداري، الفتح بن علي (ت642هـ/1244م)، **سنا البرق الشامي**، تحقيق: فتحية النبراوي، مكتبة الخانجي بمصر،

1979م، ص32. سيشار إليه: البنداري، **سنا البرق الشامي**؛ ابن واصل، **مفرج الكروب**، ج2، ص2.

(9) ابن الأثير، **الباهر**، ص162؛ أبو شامة، **الروضتين**، ج2، ص323؛ ابن واصل، **مفرج الكروب**، ج2، ص3.

(10) الحياري، **صلاح الدين**، ص 183.

(11) البنداري، **سنا البرق الشامي**، ص 32–33؛ أبو شامة، **الروضتين**، ج2، ص318–319؛ ابن واصل، **مفرج الكروب**، ج2، ص2–3.

(12) انظر في ذلك رسالة صلاح الدين إلى قاضي دمشق شرف الدين ابن عصرون (ت585هـ/1189م) عند: القاضي الفاضل، عبدالرحيم بن علي (ت596هـ/1200م)، **رسائل القاضي الفاضل**، تحقيق: علي نجم، دار الكتب العلمية، بيروت، 2005م، ص54 وما بعدها. سيشار إليه: القاضي الفاضل، رسائل.

(13) **المصدر السابق**، ص48 وما بعدها. وانظر أيضاً: البنداري، **سنا البرق الشامي**، ص33؛ أبو شامة، **الروضتين**، ج2، ص320؛ ابن واصل، **مفرج الكروب**، ج2، ص4.

(14) ابن الأثير، **الباهر**، ص162–163، أبو شامة، **الروضتين**، ج2، ص323؛ ابن واصل، **مفرج الكروب**، ج2، ص4.

(15) القاضي الفاضل، **رسائل**، ص55؛ أبو شامة، **الروضتين**، ج2، ص322.

(16) ابن الأثير، **الباهر**، ص163؛ ابو شامة، **الروضتين**، ج2، ص323–324؛ ابن واصل، **مفرج الكروب**، ج2، ص7.

(17) القاضي الفاضل، **رسائل**، ص56؛ ابن الأثير، علي بن محمد (ت630هـ/1232م)، **الكامل في التاريخ**، 11ج، تحقيق: أبي الفداء عبدالله القاضي، دار الكتب العلمية، ط1، 1987م، ج10، ص60. سيشار إليه: ابن الأثير، الكامل؛ أبو شامة، **الروضتين**، ج2، ص329؛ ابن واصل، **مفرج الكروب**، ج2، ص8.

(18) ابن الأثير، **الباهر**، ص163؛ أبو شامة، **الروضتين**، ج2، ص324؛ ابن واصل، **مفرج الكروب**، ج2، ص7.

(19) القاضي **الفاضل**، **رسائل**، ص56؛ أبو شامة، **الروضتين**، ج2، ص330.

(20) انظر تفاصيل، ذلك عند: دريد، **سياسة صلاح الدين**، ص129 وما بعدها.

(21) ابن واصل، **مفرج الكروب**، ج2، ص11.

(22) البنداري، **سنا البرق الشامي**، ص76؛ أبو شامة، **الروضتين**، ح2، ص333؛ ابن كثير، إسماعيل بن عمر (ت774هـ/1372م)، **البداية والنهاية**، 21ج، تحقيق: عبدالله التركي، هجر للطباعة، القاهرة، ط1، 1998م، ج16، ص495. سيشار إليه: ابن كثير، البداية والنهاية.

(23) الذهبي، محمد بن أحمد (ت748هـ/1374م)، **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والإعلام**، 17ج، تحقيق: بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 2003م، ج12، ص897. سيشار إليه: الذهبي، تاريخ الإسلام؛ السبكي، عبدالوهاب بن علي (ت771هـ/1369م)، **طبقات الشافعية الكبرى**، 10ج، تحقيق: محمود الطناحي وعبدالفتاح الحلو، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، د.ت، ج7، ص342. سيشار إليه: السبكي، طبقات الشافعية.

(24) ابن واصل، **مفرج الكروب**، ج2، ص11.

(25) ابن العديم، عمر بن أحمد (ت 660هـ/1261م)، **بغية الطلب في تاريخ حلب**، 10ج، تحقيق: سهيل زكار، دار الفكر، بيروت، د.ت، ج4، ص1823. سيشار إليه: ابن العديم، بغية الطلب.

(26) أبو شامة، **الروضتين**، ج2، ص333.

(27) البنداري، **سنا البرق الشامي**، ص76؛ أبو شامة، **الروضتين**، ج2، ص333.

(28) القاضي الفاضل، **رسائل**، ص59؛ البنداري، **سنا البرق الشامي**، ص76؛ أبو شامة، **الروضتين**، ج2، ص333؛ ابن واصل، **مفرج الكروب**، ج2، ص18.

(29) ابن الأثير، **الكامل**، ج10، ص63 وما بعدها؛ أبو شامة، **الروضتين**، ج2، ص334 وما بعدها؛ ابن واصل، **مفرج الكروب**، ج2، ص11 وما بعدها.

(30) أبو شامة، **الروضتين**، ج2، ص340؛ ابن واصل، **مفرج الكروب**، ج2، ص19.

(31) ابن الأثير، **الباهر**، ص176؛ **الكامل**، ج10، ص65؛ ابن شداد، يوسف بن رافع (ت632هـ/1235م)، **النوادر السلطانية والمحاسن اليوسفية**، تحقيق: جمال الدين الشيال، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1994م، ص92. سيشار إليه: ابن شداد، النوادر؛ ابن العديم، **زبدة الحلب**، ص365.

(32) البنداري، **سنا البرق الشامي**، ص81. وانظر أيضاً: ابن شداد، **النوادر**، ص92.

(33) ابن واصل، **مفرج الكروب**، ج2، ص20. وانظر أيضاً: أبو شامة، **الروضتين**، ج2، ص340.

(34) ابن الأثير، **الكامل**، ج10، ص66؛ ابن واصل، **مفرج الكروب**، ج2، ص20.

(35) السبكي، **طبقات الشافعية الكبرى**، ج7، ص361.

(36) ابن واصل، **مفرج الكروب**، ج2، ص21.

(37)ابن واصل، **مفرج الكروب**، ج2، ص21. وانظر أيضاً: البنداري، **سنا البرق الشامي**، ص82؛ أبو شامة، **الروضتين**، ج2، ص346.

(38) ابن الأثير، **الكامل**، ج10، ص66؛ ابن العديم، **زبدة**، ص366؛ ابن واصل، **مفرج الكروب**، ج2، ص22.

(39) ابن الأثير، **الباهر**، ص71؛ ابو شامة، **الروضتين**، ج1، ص149؛ ابن واصل، **مفرج الكروب**، ج1، ص95.

(40) ابن الأثير، **الباهر**، ص84؛ أبو شامة، **الروضتين**، ج1، ص169؛ ابن واصل، **مفرج الكروب**، ج1، ص107.

(41) انظر في سياسة صلاح الدين وتدابيره الرامية لإسقاط الدولة الفاطمية: المقريزي، أحمد بن علي (ت845هـ/1441م)، **اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا**، 3ج، تحقيق: محمد حلمي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1996م، ج3، ص371 وما بعدها. سيشار إليه: المقريزي، اتعاظ الحنفا

(42) انظر في ذلك: ابن واصل، **مفرج الكروب**، ج3، ص110 وما بعدها. وانظر ايضاً: أبو شامة، **الروضتين**، ج4، ص460.

(43) Paul Balog, The coinage of the Ayyubids, Royal numismatic society, special publication no. 12, London, 1980, p 60.

(44) انظر عنه: المقريزي، **اتعاظ الحنفا**، ج3، ص241 وما بعدها.

(45) ابن الأثير، **الباهر**، ص142؛ أبو شامة، **الروضتين**، ج2، ص70–71؛ ابن واصل، **مفرج الكروب**، ج1، ص169. وانظر عهد العاضد لصلاح الدين بالوزارة، وتلقيبه إياه بالملك الناصر، عند: القلقشندي، أحمد بن علي (ت821هـ/1418م)، **صبح الأعشى في صناعة الإنشا**، 14ج، دار الكتاب المصرية، القاهرة، د.ت، ج10، ص91 وما بعدها.

(46) انظر في تقليد الخلافة العباسية لنور الدين ولاية مصر قبل إسقاط الدولة الفاطمية، عند: ابن الجوزي، عبدالرحمن بن علي (597هـ/1200م)، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، 19ج، تحقيق: محمد ومصطفى عطا، دار الكتاب العلمية، بيروت، ط1، 1992م، ج18، ص98. سيشار إليه: ابن الجوزي، المنتظم؛ ابن نظيف، محمد بن علي (ت644هـ/1246م)، **التاريخ المنصوري**، تحقيق: سهيل زكار، ضمن: الموسوعة الشاملة في تاريخ الحروب الصليبية، ج 21، دار الفكر، دمشق، 1995م، ص 485. سيشار إليه: ابن نظيف، التاريخ المنصوري؛ الحياري، **صلاح الدين**، ص 56–57.

(47) ابن الأثير، **الباهر**، ص142–143؛ ابن العديم، **زبدة الحلب**، ص351؛ أبو شامة، **الروضتين**، ج2، ص72؛ ابن واصل، **مفرج الكروب**، ج1، ص173.

(48) ابن القلانسي، حمزة بن أسد التميمي (ت555هـ/1160م)، **تاريخ دمشق**، تحقيق: سهيل زكار، دار حسان، دمشق، ط1، 1983م، ص508. سيشار إليه: ابن القلانسي، تاريخ دمشق.

(49) ابن الأثير، **الباهر**، ص 143؛ ابن العديم، **زبدة الحلب**، ص351–352؛ أبو شامة، **الروضتين**، ج2، ص72؛ ابن واصل، **مفرج الكروب**، ج1، ص173.

(50) السبكي، **طبقات الشافعية الكبرى**، ج7، ص362. وانظر أيضاً: الذهبي، **تاريخ الإسلام**، ج12، ص240.

(51) أبو شامة، **الروضتين**، ج2، ص348.

(52) السبكي، **طبقات الشافعية الكبرى**، ج7، ص344.

(53) ابن الأثير، **الكامل**، ج10، ص67؛ ابن واصل، **مفرج الكروب**، ج2، ص23.

(54) ابن العديم، **بغية الطلب**، ج4، ص1824–1825؛ أبو شامة، **الروضتين**، ج2، ص348؛ ابن واصل، **مفرج الكروب**، ج2، ص23.

(55) انظر في ذلك: الحياري، **صلاح الدين**، ص185؛ دريد، **سياسة صلاح الدين**، ص137.

(56) ابن الأثير، **الكامل**، ج10، ص67–69؛ ابن العديم، **زبدة الحلب**، ص366–367؛ أبو شامة، **الروضتين**، ج2، ص350–351، 381؛ ابن واصل، **مفرج الكروب**، ج2، ص24، 30.

(57) البنداري، سنا **البرق الشامي**، ص86؛ أبو شامة، **الروضتين**، ج2، ص 383؛ ابن واصل، **مفرج الكروب**، ج2، ص32.

(58) ابن الأثير، **الكامل**، ج10، ص67–68؛ البنداري، **سنا البرق الشامي**، ص83؛ أبو شامة، **الروضتين**، ج2، ص350؛ ابن واصل، **مفرج الكروب**، ج2، ص24.

(59) ابو شامة، **الروضتين**، ج2، ص381؛ ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج16، ص505.

(60) ابن الأثير، **الكامل**، ج10، ص68؛ ابن العديم، **زبدة الحلب**، ص367؛ أبو شامة، **الروضتين**، ج2، ص350؛ ابن واصل، **مفرج الكروب**، ج2، ص24.

(61) ابن الأثير، **الكامل**، ج10، ص68؛ البنداري، **سنا البرق الشامي**، ص83–84؛ ابن واصل، **مفرج الكروب**، ج2، ص29–30.

(62) أبو شامة، **الروضتين**، ج2، ص348. وانظر: رصد المؤرخ الفرنجي المعاصر لصلاح الدين وليم الصوري (ت581هـ/1185م)، لموقف الأهالي الداعم لصلاح الدين في مدن بلاد الشام في بدء تدخله، في كتابه: **الأعمال المنجزة فيما وراء البحار**، 2ج، تعريب: سهيل زكار، دار الفكر، بيروت، ط1، 1990م، ج2، ص978، 982،. سيشار إليه: وليم الصوري، **الأعمال**.

(63) ابن الأثير، **الكامل**، ج10، ص69؛ ابن العديم، **زبدة الحلب**، ص368.

(64) أبو شامة، **الروضتين**، ج2، ص354–357؛ ابن واصل، **مفرج الكروب**، ج2، ص24–25.

(65) انظر في الأسس التي شرع السلاجقة بها هيمنتهم على الخلافة العباسية منذ عام 447هـ/1055م، عند: مضر عدنان طلفاح، **دار الخلافة ودار المملكة**، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية، إربد– الأردن، 2008م، ص311 وما بعدها. سيشار إليه: مضر طلفاح، **دار الخلافة ودار المملكة**.

(66) ابن العمراني، محمد بن علي (ت580هـ/1184م)، **الإنباء في تاريخ الخلفاء**، تحقيق: قاسم السامرائي، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط1، 1999م، ص211. سيشار إليه: ابن العمراني، **الإنباء**.

(67) ابن العديم، **بغية الطلب**، ج8، ص3845، 3847؛ **زبدة الحلب**، ص302–303.

(68) ابن الأثير، **الباهر**، ص71، أبو شامة، **الروضتين**، ج1، ص149.

(69) ابن القلانسي، **تاريخ دمشق**، ص443.

(70) **المصدر نفسه**، ص404؛ ابن العديم، **بغية الطلب**، ج8، ص3849؛ **زبدة الحلب**، ص313.

(71) ابن القلانسي، **تاريخ دمشق**، ص445؛ ابن الأثير، **الباهر**، ص84–85؛ ابن واصل، **مفرج الكروب**، ج1، ص107.

(72) ابن الأثير، **الباهر**، ص86؛ ابن واصل، **مفرج الكروب**، ج1، ص109.

(73) ابن القلانسي، **تاريخ دمشق**، ص468.

(74) الحسيني، ناصر بن علي (حياً 622هـ/1225م)، **أخبار الدولة السلجوقية**، تحقيق: محمد إقبال، نشريات كلية فنجاب، لاهور، 1933م، ص129 وما بعدها. سيشار إليه: الحسيني، أخبار الدولة السلجوقية؛ ابن الأثير **الكامل**، ج9، ص373 وما بعدها؛ الذهبي، **تاريخ الإسلام**، ج11، ص767 وما بعدها؛ ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج16، ص 364.

(75) الحسيني، **أخبار الدولة السلجوقية**، ص123 وما بعدها؛ ابن الأثير **الكامل**، ج9، ص348 وما بعدها؛ الذهبي، **تاريخ الإسلام**، ج11، ص764 وما بعدها؛ ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج16، ص 368.

(76) ابن الجوزي، **المنتظم**، ج18، ص98؛ ابن نظيف، **التاريخ المنصوري**، ص 485؛ الذهبي، **تاريخ الإسلام**، ج11، ص772؛ ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج16، ص 370.

(77) سبط ابن الجوزي، يوسف بن قزأوغلي (ت654هـ/1256م)، **مرآة الزمان في تواريخ الأعيان**، 24ج، تحقيق: إبراهيم الزيبق وآخرون، دار الرسالة العالمية، دمشق، ط1، 2013م، ج21، ص220. سيشار إليه: سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان. وانظر أيضاً: العيني، بدر الدين محمود (ت855هـ/1451م)، **عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان (العصر الأيوبي)**، 4ج، تحقيق: محمود رزق، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، 2010م، ج1، ص150. سيشار إليه: العيني، عقد الجمان (العصر الأيوبي).

(78) ابن الجوزي، **المنتظم**، ج8، ص97؛ ابن الأثير، **الكامل**، ج9، ص397.

(79) الحياري، **صلاح الدين**، ص 58.

(80) كانت الشام يوم ذاك تتبع للسلطان السلجوقي سنجر. الحسيني، **أخبار الدولة السلجوقية**، ص92–93.

(81) ابن القلانسي، **تاريخ دمشق**، ص521.

(82) **المصدر نفسه**، ص528.

(83) **المصدر نفسه**، ص534.

(84) كان لقب تتش بن السلطان ألب أرسلان، وابنيه من بعده: دقاق في دمشق، ورضوان في حلب: "الملك". العظيمي، محمد بن علي (ت556هـ/1161م)، **تاريخ حلب**، تحقيق: إبراهيم زعرور، دمشق، د.ن، 1984م، ص350، 357، 358. سيشار إليه: العظيمي، **تاريخ حلب**؛ ابن القلانسي، **تاريخ دمشق**، ص 212، 214، 249؛ ابن العديم، **زبدة الحلب**، ص230.

(85) ابن القلانسي، **تاريخ دمشق**، ص352؛ ابن العديم، **زبدة الحلب**، ص195، 236.

(86) لما ولي السلطان ملكشاه ابنه أحمد على مدينة سمرقند منحه لقب "ملك". العظيمي، **تاريخ حلب**، ص355؛ ابن القلانسي، **تاريخ دمشق**، ص197، 199. وذكر المؤرخ السمعاني أن السلطان سنجر بن ملكشاه "كان في ايام أخيه يلقب بالملك المظفر إلى ان توفي أخوه السلطان محمد بالعراق في ذي الحجة سنة إحدى عشرة [وخمسمائة] فلقب: بالسلطان". الذهبي، **تاريخ الإسلام**، ج12، ص46. وكذلك كان "الملك" هو اللقب الذي حمله سلاجقة الأناضول. انظر: ابن القلانسي، **تاريخ دمشق**، ص192؛ النويري، أحمد بن عبدالوهاب (ت733هـ/1332م)، **نهاية الأرب في فنون الأدب**، 33ج، تحقيق: مفيد قميحة وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2004م، ج27، ص61 وما بعدها. سيشار إليه: النويري، نهاية الأرب.

(87) انظر في صفة سلطنة سنجر، ومكانته بين السلاجقة: ابن العمراني، **الإنباء**، ص211؛ الحسيني، **أخبار الدولة السلجوقية**، ص 83، 88، 98.

(88) سبط ابن الجوزي، **مرآة الزمان**، ج21، ص220.

(89) أبو شامة، **الروضتين**، ج1، ص275.

(90) المقريزي، أحمد بن علي (ت845هـ/1441م)، **السلوك لمعرفة دول الملوك**، 8ج، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1997م، ج1، ص151. سيشار إليه: المقريزي، السلوك.

(91) ابن العمراني، **الإنباء**، ص211.

(92) **تاريخ الإسلام**، ج12، ص100.

(93) ابن القلانسي، **تاريخ دمشق**، ص518.

(94) **المصدر نفسه**، ص519.

(95) **المصدر نفسه**، ص519.

(96) ابن الجوزي، **المنتظم**، ج18، ص98؛ ابن نظيف، **التاريخ المنصوري**، ص 485؛ الذهبي، **تاريخ الإسلام**، ج11، ص772؛ ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج16، ص370.

(97) انظر هذه الأسس عند: مضر عدنان طلفاح، **دار الخلافة ودار المملكة**، ص311 وما بعدها.

(98) ابن القلانسي، **تاريخ دمشق**، ص518.

(99) ابن الأثير، **الباهر**، ص158؛ ابن واصل، **مفرج الكروب**، ج1، ص221.

(100) وليم الصوري، **الأعمال**، ج2، ص935–936، 980–981.

(101) أبو شامة، **الروضتين**، ج2، ص266؛ ابن واصل، **مفرج الكروب**، ج1، ص235.

(102) ابن الجوزي، **المنتظم**، ج18، ص196؛ ابن الأثير، **الكامل**، ج10، ص35.

(103) أبو شامة، **الروضتين**، ج2، ص203–204.

(104) الذهبي، **تاريخ الإسلام**، ج12، ص227. وانظر أيضاً: البنداري، **سنا البرق الشامي**، ص61؛ سبط ابن الجوزي، **مرآة الزمان**، ج 21، ص 172؛ أبو شامة، **الروضتين**، ج2، ص208؛ ابن واصل، **مفرج الكروب**، ج1، ص218–219.

(105) مع التنويه هنا أن الشام في تقليد الخلافة تشمل أيضاً الجزيرة الفراتية، إذ كان الخليفة المستضيء قد وافق على طلب نور الدين ضمها إلى سلطنته في سنة 566هـ/1170م، وأرسل له كتاب تقليدها وخلعه. (سبط ابن الجوزي، **مرآة الزمان**، ج 21، ص 163؛ أبو شامة، **الروضتين**، ج2، ص169–171) كما ألحق الخليفة ذاته ممتلكات سلاجقة أسيا الصغرى بسلطنة نور الدين في سنة 568هـ/1173 م. ابن الأثير، **الكامل**، ج10، ص49.

(106) علاوة على ما ذكر في البحث سابقاً، انظر: ابن الأثير، **الباهر**، ص 162؛ سبط ابن الجوزي، **مرآة الزمان**، ج21، ص203؛ ابن العديم، **زبدة الحلب**، ص358.

(107) كانت الشرعية العباسية أحد العوامل الرئيسة في تدعيم سلطة نور الدين، وضمان طاعة الجند والأهالي وولائهم له، وهو ما يظهر بصورة جلية في نصيحة نجم الدين أيوب (ت568هـ/1172م) لابنه صلاح الدين، إذ حذره من الاصطدام مع نور الدين، موضحاً له دور الشرعية التي يحوزها في حسم الصراع لصالحه، إذ قال له: "كل من تراه من الأمراء والعساكر؛ لو رأى نور الدين وحده لم يتجاسر على الثبات على سرجه، ولا وَسِعَهُ إلا النزول وتقبيل الأرض بين يديه، **وهذه البلاد له، وقد أقامك فيها، فإن أراد عَزْلَكَ عَزَلَكَ**". أبو شامة، **الروضتين**، ج3، ص228؛ ابن واصل، **مفرج الكروب**، ج2، ص222–223.

(108) تجدر الإشارة هنا إلى أن انحياز الخلافة إلى الدولة النورية كان معروفاً لدى الجميع، وهو ما دفع سيف الدين غازي، حاكم الفرع الزنكي في الموصل والجزيرة الفراتية، إلى عدم اللجوء إلى الخلافة لتشريع انفصاله عن الدولة النورية وحمايته، بل عمد لتحقيق ذلك إلى الانضواء تحت جناح السلطنة السلجوقية في أذربيجان. أبو شامة، **الروضتين**، ج2، ص227–228؛ ابن واصل، **مفرج الكروب**، ج2، ص166، 172.

(109) القاضي الفاضل، **رسائل**، ص102؛ أبو شامة، **الروضتين**، ج2، ص365؛ ابن واصل، **مفرج الكروب**، ج2، ص29؛ الذهبي، **تاريخ الإسلام**، ج12، ص242.

(110) القاضي الفاضل، **رسائل**، ص83–103؛ القلقشندي، **صبح الأعشى**، ج13، ص81–90.

(111) وصلنا جزء من رسالته إلى الخلافة عند: أبو شامة، **الروضتين**، ج2، ص195–196.

(112) شمس الدين أبو عبدالله محمد بن المحسن بن الحسين بن أبي المضاء البعلبكي (ت 572هـ/1176م)، انظر عنه: الذهبي، **تاريخ الإسلام**، ج12، ص516–517؛ ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج16، ص521.

(113) انظر رسالة صلاح الدين إلى الخلافة العباسية عند: أبو شامة، **الروضتين**، ج2، ص196.

(114) أنظرها عند: القاضي الفاضل، **رسائل**، ص83–103؛ القلقشندي، **صبح الأعشى**، ج13، ص81–90. وانظر أجزاء منها عند: أبو شامة، **الروضتين**، ج2، ص357–366؛ ابن واصل، **مفرج الكروب**، ج2، ص25–29؛ الذهبي، **تاريخ الإسلام**، ج12، ص241–242.

(115) القاضي الفاضل، **رسائل**، ص83–85؛ القلقشندي، **صبح الأعشى**، ج13، ص81–82.

(116) القاضي الفاضل، **رسائل**، ص85–86؛ أبو شامة، **الروضتين**، ج2، ص357–358؛ القلقشندي، **صبح الأعشى**، ج13، ص82.

(117) القاضي الفاضل، **رسائل**، ص86؛ أبو شامة، **الروضتين**، ج2، ص358؛ القلقشندي، **صبح الأعشى**، ج13، ص83.

(118) القاضي الفاضل، **رسائل**، ص86–87؛ أبو شامة، **الروضتين**، ج2، ص358–359؛ القلقشندي، **صبح الأعشى**، ج13، ص83.

(119) القاضي الفاضل، **رسائل**، ص88–92؛ أبو شامة، **الروضتين**، ج2، ص359–361؛ القلقشندي، **صبح الأعشى**، ج13، ص83–85.

(120) أبو شامة، **الروضتين**، ج2، ص196؛ العيني، **عقد الجمان (العصر الأيوبي)**، ج1، ص89.

(121) القاضي الفاضل، **رسائل**، ص94–96؛ أبو شامة، **الروضتين**، ج2، ص362–363؛ ابن واصل، **مفرج الكروب**، ج2، ص27–28؛ الذهبي، **تاريخ الإسلام**، ج12، ص241–242؛ القلقشندي، **صبح الأعشى**، ج13، ص86–87.

(122) القاضي الفاضل، **رسائل**، ص97–101؛ أبو شامة، **الروضتين**، ج2، ص363–365؛ القلقشندي، **صبح الأعشى**، ج13، ص87–89.

(123) القاضي الفاضل، **رسائل**، ص101–102؛ أبو شامة، **الروضتين**، ج2، ص365–366؛ القلقشندي، **صبح الأعشى**، ج13، ص89–90

(124) انظر عنه: ابن الجوزي، **المنتظم**، ج18،ص217؛ الذهبي، **تاريخ الإسلام**، ج12، ص443؛ ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج16، ص508.

(125) ابن الجوزي، **المنتظم**، ج18، ص212–215؛ سبط ابن الجوزي، **مرآة الزمان**، ج21، ص225–226؛ ابن الأثير، **الكامل**، ج10، ص71–72؛ أبو شامة، **الروضتين**، ج2، ص390–391؛ الذهبي، **تاريخ الإسلام**، ج12، ص238–240.

(126) انظر في ذلك: ابن الأثير، **الكامل**، ج10، ص53 وما بعدها، ص64؛ ابن شداد، **النوادر السلطانية**، ص89–90؛ البنداري، **سنا البرق الشامي**، ص80؛ أبو شامة، **الروضتين**، ج2، ص282وما بعدها، ص337 وما بعدها؛ ابن واصل، **مفرج الكروب**، ج1، ص243 وما بعدها؛ ج2، ص16 وما بعدها.

(127) العيني، **عقد الجمان (العصر الأيوبي)**، ج1، ص210.

(128) انظر في ذلك: نوري، دريد، **سياسية صلاح الدين**، ص119 وما بعدها؛ الحياري، **صلاح الدين**، ص182 وما بعدها.

(129) ابن الأثير، **الكامل**، ج10، ص69؛ ابن العديم، **زبدة الحلب**، ص368.

(130) أبو شامة، **الروضتين**، ج2، ص383؛ ابن واصل، **مفرج الكروب**، ج2، ص32.

(131) العيني، **عقد الجمان (العصر الأيوبي)**، ج1، ص210.

(132) انظر في ذلك: الخطيب البغدادي، أحمد بن علي (ت463هـ/1070م)، **تاريخ بغداد**، 14ج، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 2004م، ج7، ص407

وما بعدها. سيشار إليه: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد؛ ابن العمراني، **الإنباء**، ص190 وما بعدها؛ ابن الجوزي، **المنتظم**، ج16، ص32 وما بعدها.

(133) ابن الأثير، **الكامل**، ج10، ص69؛ ابن العديم، **زبدة الحلب**، ص368.

(134) توفي نور الدين وهو يجمع جنود الشام والجزيرة الفراتية وديار الجزيرة وديار بكر لدخول مصر وإخراج صلاح الدين منها. (ابن الأثير، **الكامل**، ج10، ص56؛ أبو شامة، **الروضتين**، ج2، ص310، ابن واصل، **مفرج الكروب**، ج1، ص258–259) وهو ما يدل على أن جيشي الموصل وحلب لا يستطيعان الانتصار على صلاح الدين، الذي أضاف إلى قواته المصرية القوات العسكرية لمناطق الشام التي سيطر عليها، وهو ما تأكد وبالفعل في معركة قرون حماة رمضان، 570هـ/ نيسان 1175م.

(135) السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر (ت911هـ/1505م)، **حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة**، 2ج، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ط1، 1968م، ج2، ص7–16. سيشار إليه: السيوطي، حسن المحاضرة.

(136) لم يرد كتاب تقليد الخلافة لصلاح الدين واعترافها باستقلاله وسلطنته عند: ابن الأثير، والعماد الأصفهاني (عند البنداري)، وابن شداد، وأبو شامة، وابن واصل، والذهبي، وابن كثير. إذ يبدو أن هؤلاء المؤرخين اثروا عدم التأثير على صورة صلاح الدين، في ضوء ما سنعرضه أعلاه، بعد انجازه في معركة حطين وما تلاها من مسيرة تحرير الأرض العربية الإسلامية من احتلال الفرنجة، وخاصة تحرير مدينة بيت المقدس.

(137) السيوطي، **حسن المحاضرة**، ج2، ص9.

(138) **المصدر نفسه**، ج2، ص8.

(139) **المصدر نفسه**، ج2، ص10.

(140) **المصدر نفسه**، ج2، ص8.

(141) **المصدر نفسه**، ، ج2، ص8–9.

(142) **المصدر نفسه**، ج2، ص14.

(143) القاضي الفاضل، **رسائل**، ص102؛ أبو شامة، **الروضتين**، ج2، ص365؛ ابن واصل، **مفرج الكروب**، ج2، ص29.

(144) السيوطي، **حسن المحاضرة**، ج2، ص9.

(145) **المصدر نفسه**، ج2، ص9.

(146) السبكي، **طبقات الشافعية الكبرى**، ج7، ص344.

(147) انظر في ذلك: عصام مصطفى عقلة، "الأمير سوار بن أيتكين ودوره في الصراع الإسلامي – الفرنجي الصليبي 517–541هـ/1123–1146م"، **مجلة دراسات الجامعة الأردنية – العلوم الإنسانية والاجتماعية**، مجلد 41، عدد3، 2014م، ص692–693. سيشار إليه: عصام عقلة، "الأمير سوار".

(148) **طبقات الشافعية الكبرى**، ج7، ص344.

(149) أبو شامة، **الروضتين**، ج3، ص87.

(150) الحياري، **صلاح الدين**، ص195.

(151) انظر رسالته إلى الخلافة في هذا الشأن عند: العيني، **عقد الجمان (العصر الأيوبي)**، ج1، ص73–74.

(152) ذهب الحياري (**صلاح الدين**، ص155 وما بعدها) في تعليله لـ"الوحشة" التي حدثت بين نور الدين وصلاح إلى أن الخليفة المستضيء اعترف في سنة 567هـ/1171م باستقلال صلاح الدين في مصر واليمن والمغرب عن الدولة النورية، معتمداً في ذلك على تقليد أورده القلقشندي دون أن يذكر فيه اسم الخليفة الذي أصدره، والذي ينص على اعتراف الخلافة بتقليد صلاح الدين الحكم في هذه الأقاليم. (**صبح الأعشى**، ج10، ص45 وما بعدها) غير أن الحياري فاته أن هذا التقليد صدر لصلاح الدين في سنة 576هـ/1180م، وبنص القلقشندي ذاته، في عهد الخليفة الناصر لدين الله، الذي تولى الخلافة في عام 575هـ/1179م، خلفاً لأبيه المستضيء. (انظر العهد مصرحاً بإصدار الخليفة الناصر له لصلاح الدين، عند: : القلقشندي، أحمد بن علي (ت821هـ/1418م)، **مآثر الإنافة في معالم الخلافة**، 3ج، تحقيق: عبدالستار فراج، عالم الكتب، بيروت، د.ت، ج3، ص 86 وما بعدها) ناهيك أن الوحشة حدثت بين الرجلين في عام 569هـ/1174م. انظر في ذلك: ابن الأثير، **الباهر**، ص158.

(153) انظر في ذلك: القلقشندي، **صبح الأعشى**، ج6، ص506 وما بعدها؛ 511 وما بعدها.

(154) البنداري، **سنا البرق الشامي**، ص61؛ أبو شامة، **الروضتين**، ج2، ص208؛ ابن واصل، **مفرج الكروب**، ج1، ص219.

(155) أبو شامة، **الروضتين**، ج2، ص196؛ العيني، **عقد الجمان (العصر الأيوبي)**، ج1، ص89.

(156) أبو شامة، **الروضتين**، ج2، ص152، 198؛ ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج16، ص442؛ الحياري، **صلاح الدين**، ص 151.

(157) أبو شامة، **الروضتين**، ج2، ص198.

(158) ابن الأثير، **الباهر**، ص156؛ البنداري، **سنا البرق الشامي**، ص60؛ ابن واصل، **مفرج الكروب**، ج1، ص200.

(159)أبو شامة، **الروضتين**، ج2، ص198؛ ابن واصل، **مفرج الكروب**، ج1، ص200.

(160) ابن العديم، **زبدة الحلب**، ص354؛ المقريزي، **اتعاظ الحنفا**، ج3، ص325–326.

(161) السيوطي، **حسن المحاضرة**، ج 2، ص 9.

(162) ابن العبري، غريغوريوس بن أهرون (ت685هـ/1286م)، **تاريخ الزمان**، تعريب: اسحق أرملة، دار المشرق، بيروت، 1991م، ص 191. سيشار إليه: ابن العبري، تاريخ الزمان.

(163) سبط ابن الجوزي، **مرآة الزمان**، ج 21، ص 172. **وانظر أيضاً**: البنداري، **سنا البرق الشامي**، ص 61؛ أبو شامة، **الروضتين**، ج2، ص208؛ ابن واصل، **مفرج الكروب**، ج1، ص219؛ الذهبي، **تاريخ الإسلام**، ج12، ص227.

(164) أبو شامة، **الروضتين**، ج2، ص208؛ **وانظر أيضاً**: البنداري، **سنا البرق الشامي**، ص 61. **وقال ابن واصل**: "**جمع له بين تقليدي السيفين الإشعار بتقليده الإقليمين: الشام والديار المصرية**". (**مفرج الكروب**، ج1، ص219). **وقال الذهبي**: "**وقلد السيفين إشارة إلى الجمع له بين مصر والشام**". **تاريخ الإسلام**، ج12، ص227.

(165) أبو شامة، **الروضتين**، ج1، ص275.

(166) السيوطي، **حسن المحاضرة**، ج 2، ص 14–15.

(167) ابن الأثير، **الكامل**، ج10، ص106؛ ابن العديم، **بغية الطلب**، ج4، ص1826.

(168) أبو شامة، **الروضتين**، ج3، ص75؛ ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج16، ص552؛ النويري، **نهاية الأرب**، ج27، ص122؛ العيني، **عقد الجمان (العصر الأيوبي)**، ج1، ص306.

(169) ابن الأثير، **الكامل**، ج10، ص140؛ ابن العديم، **زبدة الحلب**، ص403–404؛ أبو شامة، **الروضتين**، ج4، ص292؛ العيني، **عقد الجمان (العصر الأيوبي)**، ج2، ص221.

(170) أبو شامة، **الروضتين**، ج3، ص75؛ ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج16، ص552؛ النويري، **نهاية الأرب**، ج27، ص122؛ العيني، **عقد الجمان (العصر الأيوبي)**، ج1، ص306.

(171) ابن العديم، **بغية الطلب**، ج4، ص1825.

(172) ابن الأثير، **الكامل**، ج10، ص107؛ ابن العديم، **زبدة الحلب**، ص 379؛ ابن واصل، **مفرج الكروب**، ج2، ص108.

(173) البنداري، سنا **البرق الشامي**، ص 185.

(174) ابن الأثير، **الكامل**، ج10، ص106–107؛ ابن العديم، **زبدة الحلب**، ص379؛ أبو شامة، **الروضتين**، ج3، ص77؛ ابن واصل، **مفرج الكروب**، ج2، ص108.

(175) ابن الأثير، **الكامل**، ج10، ص107؛ ابن العديم، **زبدة الحلب**، ص381–382؛ أبو شامة، **الروضتين**، ج3، ص78؛ ابن واصل، **مفرج الكروب**، ج2، ص108؛ ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج16، ص552.

(176) ابن الأثير، **الكامل**، ج10، ص107 وما بعدها؛ ابن العديم، **بغية الطلب**، ج8، ص 3857 وما بعدها؛ **زبدة الحلب**، ص381 وما بعدها ؛ أبو شامة، **الروضتين**، ج3، ص78 وما بعدها ؛ ابن واصل، **مفرج الكروب**، ج2، ص108 وما بعدها.

(177) ابن العديم، **بغية الطلب**، ج8، ص 3860–3861؛ **زبدة الحلب**، ص393–394.

(178) أبو شامة، **الروضتين**، ج3، ص87.

(179) **المصدر نفسه**، ج3، ص168.

(180) السيوطي، **حسن المحاضرة**، ج 2، ص 9.

(181) انظر عنه: سبط ابن الجوزي، **مرآة الزمان**، ج 21، ص 308–309؛ الذهبي، **تاريخ الإسلام**، ج13، ص737؛ ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج16، ص572؛ العيني، **عقد الجمان (العصر الأيوبي)**، ج2، ص41–42.

(182) سبط ابن الجوزي، **مرآة الزمان**، ج 21، ص 308؛ العيني، **عقد الجمان (العصر الأيوبي)**، ج2، ص42.

(183) عصام عقلة وفوزي الطواهية، "الملك المظفر تقي الدين عمر ودوره في الدولة الأيوبية"، **المجلة الأردنية للتاريخ والآثار**، مجلد8، العددان 3+4، 2014م، ص 44. سيشار إليه: عصام عقلة، "الملك المظفر تقي الدين عمر".

(184) البنداري، **سنا البرق الشامي**، ص 88–89؛ ابن أبي الدم، إبراهيم بن ابن أبي الدم الحموي (ت642هـ/1244م)، **التاريخ المظفري**، تحقيق: سهيل زكار، ضمن: الموسوعة الشاملة في تاريخ الحروب الصليبية، ج21، دار الفكر، دمشق، 1995م، ص 251–252. سيشار إليه: ابن أبي الدم، التاريخ المظفري؛ أبو شامة، **الروضتين**، ج2، ص385.

(185) ابن الأثير، **الكامل**، ج10، ص135؛ سبط ابن الجوزي، **مرآة الزمان**، ج 21، ص 308؛ الذهبي، **تاريخ الإسلام**، ج12، ص737؛ النويري، **نهاية الأرب**، ج28–29، ص256؛ العيني، **عقد الجمان (العصر الأيوبي)**، ج2، ص42.

(186) انظر عنه: ابن الأثير، **الكامل**، ج10، ص104؛ سبط ابن الجوزي، **مرآة الزمان**، ج 21، ص 273؛ أبو شامة، **الروضتين**، ج3، ص 64؛ الذهبي، **تاريخ الإسلام**، ج12، ص580؛ ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج16، ص545.

(187) ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج16، ص529.

(188) كان طموح تورانشاه للسلطة، واعتقاده انه الأولى بها من أخيه الأصغر صلاح الدين، واضحاً منذ أيام السلطان نور الدين، وهو ما دفعه لتحذيره من إظهار ذلك في مصر عندما أرسله لمساندة أخيه صلاح الدين فيها في سنة 565هـ/1169م. انظر: ابن الأثير، **الباهر**، ص 143؛ أبو شامة، **الروضتين**، ج2، ص72.

(189) سبط ابن الجوزي، **مرآة الزمان**، ج 21، ص 273.

(190) انظر في ذلك: عصام عقلة، "الملك المظفر تقي الدين عمر"، ص 44–45.

(191) السيوطي، **حسن المحاضرة**، ج2، ص13.

(192) **المصدر نفسه، ج2، ص15.**

(193) **المصدر نفسه، ج2، ص9**

(194) **المصدر نفسه، ج2، ص15–16.**

(195) انظر تفاصيل ذلك عند: ابن الأثير، **الكامل**، ج10، ص68 وما بعدها؛ سبط ابن الجوزي، **مرآة الزمان**، ج 21، ص 230–231؛ ابن العديم، **زبدة الحلب**، ص367 وما بعدها؛ أبو شامة، **الروضتين**، ج2، ص 381 وما بعدها؛ ابن واصل، **مفرج الكروب**، ج2، ص29 وما بعدها.

(196) ابن الأثير، **الكامل**، ج10، ص69؛ ابن العديم، **زبدة الحلب**، ص368؛ ابن واصل، **مفرج الكروب**، ج2، ص32.

(197) البنداري، **سنا البرق الشامي**، ص 86–88؛ ابن شداد، **النوادر السلطانية**، ص 94.

(198) أبو شامة، **الروضتين**، ج2، ص 384؛ ابن العبري، **تاريخ الزمان**، ص191؛ ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج16، ص506.

(199) أبو شامة، **الروضتين**، ج2، ص 384؛ ابن العبري، **تاريخ الزمان**، ص191؛ ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج16، ص506.

(200) البنداري، **سنا البرق الشامي**، ص88؛ أبو شامة، **الروضتين**، ج2، ص 384–385؛ ابن واصل، **مفرج الكروب**، ج2، ص34؛ ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج16، ص506.

(201) الحياري، **صلاح الدين**، ص189.